وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

دراسة
تقييم الأثر التشريعي

"المشاركة السياسية"

2024

دراسة تقييم الأثر التشريعي
"المشاركة السياسية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية"

دراسة تقييم الأثر التشريعي

"المشاركة السياسية في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية"

إعداد فريق الدراسة:

د. جمان الدهامشة

هبة الطورة

عبير المحتسب

د. أماني الريالات

قصي الزعبي

بالتعاون مع الشركة الكندية للاستشارات الدولية- CLIC

نموذج تقييم الأثر اللاحق

الدائرة الحكومية	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية
عنوان المقترح التنظيمي	تعزيز المشاركة السياسية
تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف)	info@mopa.gov.jo
التاريخ	04 كانون الأول 2024

الملخص التنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى تقييم الأثر اللاحق لبرامج التوعية والمشاركة السياسية التي نفذتها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في الأردن في إطار التعديلات الدستورية والقوانين الناظمة للعمل السياسي الجديدة التي أُقرت في عام 2022. يركز التقييم على قياس تأثير هذه البرامج على الفئات المستهدفة، خاصة الشباب، النساء، وذوي الإعاقة، في ظل الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة هذه الفئات في الحياة السياسية. كما يدرس التقرير التحديات التي واجهت الوزارة في تنفيذ هذه البرامج، ويقدم توصيات لتحسين أداء الوزارة وضمان استدامة أثر البرامج على المدى الطويل.

تم اعتماد منهجية شاملة ومتكاملة لتقييم الأثر التشريعي لتعزيز المشاركة السياسية، حيث استندت إلى الدليل الإرشادي الصادر عن رئاسة الوزراء لتقييم الأثر التنظيمي. اعتمد التقييم على نهج تشاركي وأساليب مختلطة شملت جمع البيانات من مصادر متعددة وإشراك أصحاب المصلحة المختلفين. شمل ذلك مراجعة مكتبية للبيانات الرسمية والتقارير الصادرة عن الشركاء والجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى تصميم أدوات مخصصة لجمع البيانات مثل استبيان التقييم القبلي والبعدي والمقابلات المعمقة مع 30 من الشخصيات السياسية وممثلي المجتمع المدني والأكاديميين. وتم تطوير استمارات للتقييم القبلي والبعدي لقياس أثر الجلسات التدريبية والورش التوعوية التي نفذتها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، حيث وزعت على المشاركين لتحليل مدى استفادتهم من الأنشطة المنفذة. أظهرت التحليلات تمت على عينة مكونة من 1,000 استمارة ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الإجابات الصحيحة بعد الجلسات، مما يعكس فعالية التدريب في تعزيز المعرفة والفهم للمفاهيم السياسية الأساسية.

كما تم استخدام منهجية تحليل النتائج لقياس مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) مثل نسبة المسجلين في الأحزاب، ومشاركة الشباب والنساء في الانتخابات، وعدد النواب المنتخبين من الفئات المستهدفة. وقد استُكملت هذه البيانات بمقابلات مع خبراء وأكاديميين لفهم التحديات والتوصيات لتحسين الأداء المستقبلي. هدفت المنهجية إلى تقييم شامل يعكس الواقع الميداني ويمكّن من تطوير السياسات والبرامج المستقبلية لضمان تحقيق استدامة أثر التشريعات في تعزيز المشاركة السياسية.

أهداف التقييم اللاحق: يتناول التقييم اللاحق مجموعة من الأهداف، أبرزها تقييم أثر برامج التوعية التي نفذتها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بالتعاون مع شركائها على تعزيز وعي المواطنين والمواطنات، وتحسين المشاركة السياسية في الأردن. كما يهدف إلى قياس فعالية الوزارة في تنفيذ تلك البرامج، ومعرفة مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المعلنة في الخطة الخمسية 2024-2028. بالإضافة إلى ذلك، يسعى التقييم إلى تقييم قدرة الوزارة على تنفيذ عمليات التقييم والتطوير المستدامة بدون الحاجة إلى الاعتماد على الاستشاريين والخبراء الخارجيين.

أثر التشريعات الجديدة: أظهرت التعديلات الدستورية والقوانين الجديدة المتعلقة بالانتخاب والأحزاب السياسية آثاراً إيجابية ملموسة على تعزيز المشاركة السياسية في الأردن، حيث ساهمت في معالجة العقبات التي كانت تحد من انخراط الفئات المهمشة مثل الشباب، النساء، وذوي الإعاقة. تضمنت التعديلات خفض سن الترشح إلى 25 عاماً، مما شجع الشباب على المشاركة. كما ألزم قانون الانتخاب الأحزاب بتمثيل النساء والشباب، ما أدى إلى زيادة ملموسة في نسب الترشح والمشاركة. في انتخابات 2024، تم تسجيل مشاركة 1,054 مرشحاً حزبياً، بينهم 38.1٪ من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و35 عاماً، و20٪ من النساء. أسفرت الانتخابات عن انتخاب 27 امرأة في البرلمان، مقارنة بـ 15 امرأة فقط في انتخابات 2020، ما يمثل زيادة بنسبة 80٪.

إلى جانب هذه التطورات، بذلت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MoPPA) جهوداً كبيرة لتعزيز التوعية والمشاركة السياسية، حيث نظمت أكثر من 1,000 محاضرة وجلسة نقاشية استهدفت مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب وذوي الإعاقة. كما عملت الوزارة على زيادة عدد المدربين المؤهلين ليصل إلى 20 مدرباً متخصصاً، مقارنة بـ 13 فقط في عام 2022، مما ساهم في توسيع نطاق أنشطة التوعية وتحسين جودتها. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت بيانات التسجيل في الأحزاب السياسية ارتفاعاً

ملحوظاً، حيث زادت نسبة المسجلين في الأحزاب من 37٪ في عام 2022 إلى 38.1٪ في عام 2024، أي بزيادة تقدر بـ 1.1 نقطة مئوية خلال عامين. كما ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات من 29.9٪ في 2020 إلى 32.25٪ في 2024، ما يعكس زيادة نسبية بواقع 2.35 نقطة مئوية.

على الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، واجه تنفيذ التشريعات تحديات كبيرة تتعلق بتغيير الثقافة المجتمعية وتعزيز الثقة بين المواطنين والأحزاب. لا تزال الفجوة بين النصوص التشريعية والتطبيق الفعلي قائمة، مما يحد من تحقيق الأثر الكامل لهذه التشريعات. ورغم نجاح التعديلات في زيادة تمثيل النساء والشباب وذوي الإعاقة، إلا أن تعزيز استدامة هذا التقدم يتطلب تكثيف جهود التوعية وتفعيل برامج تعزيز الثقة المجتمعية بالنظام الحزبي.

أداء وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية: أدت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية دوراً محورياً في تعزيز الوعي السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في العملية الديمقراطية. ولكن وفقاً للتقييم، تبين أن الوزارة واجهت عدة تحديات في تنفيذ برامجها، وأهمها: أن برامج التوعية والتثقيف السياسي كانت محدودة في نطاقها، وذلك بسبب تكثيف البرامج التوعوية خلال فترة الانتخابات مما يحد من أثرها، كما اعتمدت الوزارة في بعض الأحيان على أساليب تقليدية، مثل المحاضرات وجلسات النقاش، دون تبني أساليب تفاعلية وجذابة تستهدف الشباب وذوي الإعاقة بشكل فعّال.

من أبرز التحديات التي واجهتها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية هي قلة عدد أعضاء الفريق المتخصص في مجال التوعية والتثقيف بالإضافة إلى نقص الوارد المالية اللازمة لعملية التوعية الفعالة، فالوزارة تعتمد على فريق محدود العدد، مما يزيد الضغط على الموظفين ويقلل من قدرتهم على تنفيذ برامج مستدامة وفعالة. كما أن التمويل المخصص للوزارة كان غير كافٍ لتوسيع نطاق برامجها لتشمل جميع فئات المجتمع بشكل عادل، خصوصاً في المناطق الريفية والنائية.

علاوة على ذلك، أشار التقييم إلى ضعف التنسيق بين الوزارة والأحزاب السياسية، مما قلل من فعالية البرامج التوعوية التي كانت تهدف إلى تعزيز التعددية السياسية والديمقراطية. كما افتقرت الوزارة إلى استراتيجية شاملة للتواصل مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وهو ما أدى إلى ضعف في توحيد الجهود لتحقيق الأهداف المشتركة.

من التحديات الأخرى أن المجتمع الأردني لا يزال يواجه عقبات اجتماعية وثقافية تعيق المشاركة السياسية، خاصة فيما يتعلق بدور المرأة والشباب وذوي الإعاقة في العمل السياسي، بالإضافة لذلك ضعف البنية التحتية، التي تحول دون الوصول إلى كافة الفئات المستهدفة، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبناءً على نتائج التقييم، تم اقتراح عدة توصيات لتعزيز فعالية برامج وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وزيادة تأثيرها على المشاركة السياسية في الأردن:

- تطوير خطط طويلة الأمد: يجب على الوزارة تبني استراتيجية مستدامة، وتعمل على مدار العام لتعزيز الوعي السياسي بين جميع فئات المجتمع. هذه الاستراتيجية يجب أن تتضمن أهدافاً واضحة، وتركز على بناء علاقات دائمة مع المواطنين والمواطنات، من ضمنها تطوير قدرات العاملين ووضع الميزانيات اللازمة لتنفيذها.
- تعزيز الثقافة الديمقراطية من خلال الشراكة مع المؤسسات التعليمية: يمكن للوزارة أن تعمل بالتعاون مع المدارس والجامعات لتنفيذ برامج توعوية تستهدف الشباب واليافعين. يجب أن تشمل هذه البرامج ورش عمل تفاعلية، وحملات توعوية، ونماذج محاكاة للانتخابات والبرلمانات الطلابية.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي: تعد وسائل التواصل الاجتماعي من الأدوات الأكثر فعالية للوصول إلى فئات الشباب وشرائح المجتمع المختلفة. لذلك، يجب على الوزارة استخدام المنصات الرقمية لإطلاق حملات توعوية مبتكرة، مثل مقاطع الفيديو التفاعلية، والرسوم البيانية، والاستبيانات الرقمية. يمكن أيضاً استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز التفاعل بين الوزارة والمواطنين والمواطنات.

- التوسع في المناطق الريفية والمهمشة: يتطلب تعزيز المشاركة السياسية شمول جميع مناطق المملكة. لذلك، يجب على الوزارة تكثيف جهودها في المناطق النائية ويمكن تحقيق ذلك من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتقديم برامج توعية تراعي احتياجات تلك المناطق.
- تركيز الجهود على الفئات المهمشة: يُوصى بالتركيز على تعزيز المشاركة السياسية للفئات المهمشة، بما في ذلك النساء والشباب وذوي الإعاقة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير برامج توعوية خاصة بهذه الفئات، وتقديم الدعم الفني والتدريبي الذي يمكنهم من المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية.
- إطلاق منصات تعليمية تفاعلية: يُوصى بإنشاء منصات تعليمية عبر الإنترنت توفر دورات مجانية حول المفاهيم السياسية الأساسية، وقوانين الانتخاب والأحزاب. هذه المنصات يجب أن تحتوي على محتوى تفاعلي يجذب الشباب ويتيح لهم فرصاً للتعلم والمشاركة الفعّالة.
- إنشاء وحدة تنظيمية خاصة لدراسة تقييم الأثر على أن تكون هذه الوحدة مؤهله ومدعمه بالوسائل الحديثة والقدرات للقيام بمهامها: مما سيسهم ذلك في تحسين أداء الوزارة وضمان استدامة البرامج وتطويرها بناءً على نتائج التقييم.

أدت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية دوراً محورياً في تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية في الأردن، إلا أن التحديات التي واجهتها الوزارة أثرت على قدرتها في تحقيق أهدافها بشكل كامل. من خلال تبني التوصيات المقدمة، يمكن للوزارة تحسين أدائها وتوسيع نطاق تأثيرها، بما يضمن تعزيز المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع، وتحقيق التطلعات الوطنية في بناء مجتمع ديمقراطي عادل وشامل.

أولاً -مقدمة

أ. التشريع والبرنامج موضوع التقييم اللاحق

تنسجم القوانين الناظمة للحياة السياسية (قانون الأحزاب، قانون الانتخاب مع السياسات والتوجهات الحكومية الرامية لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، حيث تسعى إلى تحقيق إصلاحات شاملة وتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع. اختيار هذه القوانين كموضوع التقييم اللاحق يعكس الالتزام بتحقيق الأهداف رؤية التحديث السياسي ويضمن تحسين المشاركة السياسية وتعزيز العدالة والمساواة في المجتمع الأردني. وذلك كون هذه القوانين جاءت بناء على توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية والتي أمر جلالة الملك عبد الله الثاني بتشكيلها عام 2022 بهدف تحديث المنظومة السياسية وتعزيز مشاركة المرأة السياسية بشكل خاص كما جاء ذلك واضحا في كتاب تكليف اللجنة.

وتبعا لإقرار هذه القوانين، أجرت المملكة الأردنية أول انتخابات متعددة الأحزاب، في 10 أيلول 2024 والتي تضمنت نظام انتخابي مختلط يعتمد على مستويين من التمثيل، المستوى الوطني من خلال الدائرة الوطنية والمستوى المحلي من خلال الدوائر المحلية، بالإضافة إلى أن هذا النظام المختلط جاء بزيادة مقاعد مخصصة للمرأة من خلال القوائم الوطنية حيث فرض قانون الانتخاب أن تشغل سيدة على الأقل واحد من أول ثلاث أسماء في القائمة الوطنية وواحد على الأقل من ثاني ثلاثة أسماء في القائمة كما تم رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء في القوائم المحلية إلى 18 مقعداً، وكانت هذه الانتخابات محورية لأنها تساهم في تحديد شكل وسلوك الحياة السياسية الجديدة في الأردن. وقد أجريت الانتخابات بعد إطلاق تشريعات لتوسيع التمثيل السياسي ومشاركة الأحزاب السياسية والنساء. كان دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية هو وضع برامج ومبادرات لضمان توسيع المشاركة السياسية للمواطنين والمواطنات، وضمان رفع الوعي العام بهذه اللوائح. وكان دور وزارة الشؤون البرلمانية والسياسية محوريا في التوعية والتدريب والإعلام وتبادل المعلومات في جميع أنحاء المملكة من خلال عقد سلسلة من الجلسات التدريبية والتوعوية للتعريف بقانوني الانتخاب والأحزاب وتعزيز المشاركة السياسية لتحقيق أهداف التشريعات.

تحديد التشريع / التشريعات موضوع التقييم والأسباب وراء اختياره للتقييم

بعد مرور عامين على إعلان منظومة التحديث السياسي، ونظراً لدور الوزارة في التوعية وتحفيز المشاركة السياسية للمواطنين والمواطنات كان لا بد من تقييم الأثر اللاحق لبرامج التوعية التي نفذتها الوزارة وشركائها بهدف بيان أثر هذه البرامج في توعية المواطنين والمواطنات

قامت الوزارة بإعداد دراسة تقييم الأثر اللاحق لتحديد مكامن القوة والضعف، بشكل يضمن تجويد التشريعات وتحقيق الاستقرار التشريعي الذي يعد متطلباً رئيسياً في عملية التحديث بمختلف جوانبه.

حيث تم تقسيم الدراسة على محورين كالآتي:

- مشروع المشاركة السياسية بشكل عام وأثرها على الشباب وذوي الإعاقة.
- مشروع مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ب. السياق

واقع الحال

قبل إقرار التشريعات الوطنية لتحديث المنظومة السياسية في الأردن عام 2022، والتي تضمنت تعديلات دستورية وقوانين جديدة للانتخابات والأحزاب السياسية، كانت المشهد السياسي يعاني من حواجز كبيرة تحدّ من المشاركة السياسية الفاعلة، لا سيما بين الشباب والنساء. الأحزاب السياسية في تلك الفترة كانت تعاني من ضعف البنية التنظيمية، مع غياب قواعد جماهيرية واسعة[1]، حيث أشارت إحصائيات[2] منتصف عام 2018 إلى أن 1٪ فقط من الأردنيين أعربوا عن نيتهم للانضمام إلى أي حزب سياسي. يعود هذا الوضع إلى ضعف الثقة العامة بالأحزاب السياسية وفترة تعثر الحياة الحزبية، والتي لم تكن مهيأة لتوفير بيئة مناسبة للمشاركة الحزبية الفاعلة.[3]

[1] https://timep.org/2022/05/25/latest-political-reforms-in-jordan-systemic-changes-on-the-horizon/
[2] PowerPoint Presentation (iri.org)
[3]

أظهرت الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام 2020، قبل التعديلات التشريعية، تدني نسبة المشاركة، مما دفع إلى تصاعد المطالبات بضرورة إعادة النظر في القوانين الناظمة للعملية السياسية[4]. بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية آنذاك أقل من 30٪، فيما لم يتجاوز تمثيل الأحزاب في البرلمان 12 عضواً[5]. واجهت تلك الانتخابات العديد من التحديات، مما أكد ضرورة إجراء التحديث على المنظومة السياسية[6] وتعزيز المشاركة السياسية.

بالنسبة للشباب، كانت مشاركتهم في الحياة السياسية ضعيفة، متأثرة بضعف الوعي السياسي، والظروف الاقتصادية، بالإضافة إلى ضعف المجتمع المدني[7]. أما فيما يخص مشاركة النساء، وعلى الرغم من تطبيق نظام الكوتا، إلا أن تمثيلهن في البرلمان ظل متواضعاً[8]. يمكن إرجاع ذلك إلى التحديات الاجتماعية التي تعيق تمكين النساء من المشاركة الفاعلة في مواقع صنع القرار، حيث لا تزال بعض القطاعات المجتمعية لا تتقبل بشكل كامل دور النساء في السياسة.[9]

كما أن العديد من النساء لم يُظهرن رغبة كبيرة في الانضمام إلى الأحزاب السياسية، وذلك لأسباب متعددة تشمل الخوف المرتبط بالانتساب للأحزاب السياسية في ظل الثقافة المجتمعية السائدة، إضافة إلى ضعف البرامج التي تقدمها الأحزاب لجذب النساء وتشجيعهن على المشاركة. نتيجة لذلك، بقي تمثيل النساء في المناصب القيادية داخل الأحزاب محدوداً، وغالباً ما تم تجاهل القضايا التي تخص النساء في برامج الأحزاب السياسية.[10]

هذه التحديات وغيرها من القضايا كانت دافعاً لتبني إصلاحات سياسية شاملة، تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب والنساء وتوفير بيئة حزبية أكثر جاذبية وشمولاً.

أتت تعديلات عام 2022 بهدف تعزيز المشاركة السياسية ومعالجة القضايا الجوهرية التي كانت تعيقها. وقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في عام 2022 نقصاً في الوعي العام بالقوانين الجديدة[11]، وهو ما شكل تحدياً كبيراً في تنفيذ هذه التعديلات. تجدر الإشارة إلى أن هذه التعديلات، بخلاف التشريعات السابقة، ركزت بشكل خاص على تمكين النساء والشباب الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم الفعّالة في الحياة الحزبية والسياسية عبر مختلف الفئات العمرية. هذا التوجه يمثل نقلة نوعية مقارنة بالتشريعات السابقة التي لم تولِ هذه الفئات الاهتمام الكافي.[12]

رغم هذا التركيز، ظهرت بعض الأصوات المشككة في الدور الحقيقي للنساء والشباب داخل الأحزاب، حيث تخوفت بعض الأحزاب من أن ينصب الاهتمام على تلبية متطلبات قانونية شكلية أكثر من تحقيق أهداف جوهرية واختيار قادة شباب أكفاء للعمل الحزبي[13]. وقد بينت استطلاعات الرأي التي نفذها مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية في عام 2022 أن 87٪ من

---

https://www.researchgate.net/publication/374349856_Legislations_Organize_Political_Action_and_Party_Transformation_in_Jordan_for_The_Year_2022

[4] https://www.researchgate.net/publication/374349856_Legislations_Organize_Political_Action_and_Party_Transformation_in_Jordan_for_The_Year_2022

[5] https://www.researchgate.net/publication/374349856_Legislations_Organize_Political_Action_and_Party_Transformation_in_Jordan_for_The_Year_2022

[6] https://www.researchgate.net/publication/374349856_Legislations_Organize_Political_Action_and_Party_Transformation_in_Jordan_for_The_Year_2022

[7] https://www.researchgate.net/publication/374349856_Legislations_Organize_Political_Action_and_Party_Transformation_in_Jordan_for_The_Year_2022

[8] الأردنيات يطمحن إلى تعزيز حضورهن في البرلمان المقبل | | صحيفة العرب (alarab.co.uk)

[9] https://nimd.org/the-reality-of-womens-political-participation-in-jordan/

[10] https://nimd.org/the-reality-of-womens-political-participation-in-jordan/

[11] https://jcss.org/

[12] https://www.researchgate.net/publication/374349856_Legislations_Organize_Political_Action_and_Party_Transformation_in_Jordan_for_The_Year_2022

[13] https://strategiecs.com/ar/analyses/

الأردنيين ليس لديهم معرفة كافية بقانون الأحزاب الجديد، فيما سمع عنه فقط 13٪، ومن هذه النسبة، اعتقد 20٪ فقط أن القانون يعزز فعلاً مشاركة الشباب والمرأة في الحياة السياسية والحزبية.[14]

ومن الجدير بالذكر أنه بعد إقرار قانوني الانتخاب والأحزاب، أطلقت عدة مبادرات وطنية تهدف إلى دعم وتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة الفاعلة في صنع القرار السياسي، ورفع مستوى الوعي بأهمية المشاركة السياسية. هذه المبادرات جاءت بدعم وتنسيق من وزارات عدة، منها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الشباب، والهيئة المستقلة للانتخاب، اللجنة الوزارية لتمكين المرأة، والجامعات واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، بالإضافة إلى منظمات دولية. كما لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً فعّالاً في رفع الوعي السياسي ودعم البرامج التي تعزز المشاركة السياسية.

أكدت الهيئة المستقلة للانتخاب على الشراكة في إدارة وحماية الانتخابات المقبلة بالتعاون مع المؤسسات الوطنية الحكومية والرسمية والأمنية ومؤسسات المجتمع المدني[15]. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه التعديلات الدستورية والتشريعية جاءت لضمان احترام الحقوق الإنسانية وتوفير بيئة آمنة للحريات الأساسية.[16]

منذ إقرار التعديلات الدستورية وقوانين الأحزاب والانتخابات، شهدت المملكة نشاطاً سياسياً وحزبياً غير مسبوق استجابةً لمتطلبات التحديث السياسي[17]. وقد ظهر ذلك في تزايد طلبات تأسيس أحزاب جديدة، وتصويب أوضاع الأحزاب القائمة وفقاً لأحكام قانون الأحزاب الجديد، الذي منح الأحزاب المسجلة سنة واحدة لتصويب أوضاعها[18]. كما شهدت القواعد الشعبية استجابة ملحوظة لهذه التوجهات، وظهرت تيارات حزبية أكثر وضوحاً واستقطاباً شعبياً مؤثراً.[19]

توسع المشهد السياسي من خلال تنويع عضوية الأحزاب خارج النخب التقليدية، مما يعكس تمثيلاً أوسع للمجتمع الأردني ويؤكد التزاماً بالديمقراطية الحقيقية[20]. وقد عزز قانون الأحزاب الجديد استقلالية الأحزاب السياسية عبر نقل الصلاحيات المتعلقة بتأسيس الأحزاب ومتابعة شؤونها من لجنة شؤون الأحزاب في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إلى الهيئة المستقلة للانتخاب[21].

ومع اقتراب موعد الانتخابات النيابية لعام 2024، تقدمت 25 قائمة انتخابية تضم 697 مرشحاً ومرشحة، وهو ما يعكس مشاركة 36 حزباً من أصل 38 حزباً مسجلاً، بالإضافة إلى 5 تحالفات ضمت 16 حزباً[22]. هذا أشار إلى أن الانتخابات النيابية 2024 مختلفة من حيث الآليات والمخرجات مقارنة بالانتخابات السابقة.

الغاية من التشريع ومدى ملائمته للسياسات والتوجهات الحكومية

تهدف القوانين المتعلقة بالمشاركة السياسية في الأردن إلى تعزيز الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع، بما في ذلك الشباب، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة. هذه القوانين تتماشى مع رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني للإصلاح الشامل، وتعكس التوجهات الحكومية لتعزيز العدالة والمساواة وعدم التمييز. من خلال وضع سياسات واستراتيجيات لتعزيز المشاركة السياسية، تهدف الحكومة إلى تحقيق تكافؤ الفرص وتعزيز قيم الديمقراطية.

المسائل التي سعى التشريع لمعالجتها

- تعزيز مشاركة الشباب في الحياة السياسية:
  - تمكين الشباب من المساهمة في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.
  - تخفيض سن الترشح إلى 25 عاماً لتشجيع الشباب على المشاركة في الانتخابات والترشح للمناصب السياسية.
- تمكين المرأة في الحياة السياسية:
  - تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وضمان حقوقها في تولي المناصب القيادية.
- دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:
  - تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وتوفير الترتيبات اللازمة لتحقيق ذلك.

---

[14] https://jcss.org/
[15] https://www.mogc.gov.jo/Ar/NewsDetails/
[16] https://www.hrw.org/news/2022/09/18/jordan-government-crushes-civic-space
[17] https://www.hala.jo/
[18] https://www.hala.jo/
[19] https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=233629&lang=ar&name=news
[20] https://epc.ae/ar/details/featured/tahwil-almashhad-alsiyasi-taqyim-tahadiyat-altahdith-fi-al-urdun
[21] https://zjjls.zuj.edu.jo/PapersUploaded/V4_s1/8.pdf
[22] https://www.iec.jo/ar

- تحقيق العدالة والمساواة:
  - منع التمييز والتعرض لأي أردني بسبب انتمائه الحزبي أو نشاطه السياسي.
- تشجيع العمل الحزبي البرامجي:
  - توفير بيئة آمنة لممارسة الأنشطة الحزبية في مؤسسات التعليم العالي.
  - ضمان حقوق الطلاب في ممارسة الأنشطة الحزبية والسياسية دون تعرضهم لأي تمييز أو مضايقة.
- تحفيز المشاركة الفعالة في الانتخابات:
  - تشجيع الأحزاب على تضمين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في القوائم الانتخابية.
  - تقديم دعم مالي للأحزاب لتعزيز مشاركة الفئات المستهدفة في الانتخابات.

الفئات من أصحاب العلاقة التي كان من المتوقع أن يؤثر عليها التشريع

تعد القوانين المتعلقة بالمشاركة السياسية في الأردن مناسبة جداً للسياسات والتوجهات الحكومية، حيث تسعى إلى تحقيق إصلاحات شاملة وتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية لجميع فئات المجتمع. اختيار هذه القوانين كموضوع للتقييم اللاحق يعكس الالتزام بتحقيق أهداف منظومة التحديث السياسي ويضمن تحسين المشاركة السياسية وتعزيز العدالة والمساواة في المجتمع الأردني.

التدخلات الحكومية الأخرى التي تم تنفيذها منذ إصدار التشريع

منذ أن تسلم جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين سلطاته الدستورية في عام 1999، عمل جلالته على توجيه بوصلة الأردن نحو الإصلاح الشامل وتعزيز الديمقراطية، من خلال رؤية مستقبلية تقوم على توسيع المشاركة السياسية وترسيخ دور مؤسسات المجتمع المدني. جاءت هذه الرؤية الملكية السامية بهدف تمكين كافة فئات المجتمع، خاصة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، من المشاركة بفعالية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد قامت الحكومة بترجمة هذه التوجيهات الملكية إلى سياسات وإجراءات متعددة لتعزيز هذه المشاركة وإشراك الفئات المستهدفة في مختلف قطاعات المجتمع.

في إطار هذه الرؤية، أصدرت الحكومة تشريعات إصلاحية شاملة، أبرزها قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخاب لعام 2022، اللذان شكلا حجر الأساس في تعزيز العملية الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية. لكن التعديلات القانونية لم تكن وحدها كافية، فقد أطلقت الحكومة سلسلة من المبادرات والبرامج التي تدعم تنفيذ هذه التشريعات على أرض الواقع. ومن بين هذه التدخلات، ركزت الحكومة على إشراك المرأة في الحياة السياسية من خلال إطلاق برامج تمكين المرأة التي تهدف إلى تعزيز دورها في صنع القرار السياسي. شملت هذه البرامج ورش عمل تدريبية ومبادرات توعوية، بالإضافة إلى جهود متواصلة لتعزيز مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية.

كذلك، أولت الحكومة اهتماماً كبيراً بالشباب، من خلال تعزيز مشاركتهم في الحياة السياسية عبر إنشاء برامج ومبادرات مخصصة لهم، مثل تنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية بالتعاون مع وزارة الشباب والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني وتم التركيز على تعزيز وعي الشباب بأهمية المشاركة السياسية وتدريبهم على مهارات القيادة والعمل السياسي، بما يمكنهم من لعب دور أكثر فاعلية في المجتمع.

أما فيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد شملتهم التدخلات الحكومية أيضاً، حيث حرصت الحكومة على إدماجهم في العملية السياسية والاقتصادية. شملت هذه الجهود تحسين البنية التحتية لضمان وصولهم إلى المرافق العامة ومواقع الانتخابات، وتوفير برامج توعية تهدف إلى تغيير المفاهيم السائدة حول مشاركة ذوي الإعاقة في الحياة العامة.

بالإضافة إلى هذه التدخلات، قامت الحكومة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات دولية بتنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني، وذلك لتعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة السياسية. كما تم إنشاء منصات تشاورية تسعى إلى تعزيز التفاعل بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة، لضمان أن تكون السياسات والتشريعات معبرة عن احتياجات المواطنين.

من خلال هذه التدخلات، تسعى الحكومة الأردنية إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للرؤية الملكية في بناء مجتمع أكثر ديمقراطية وشمولية، يتمتع فيه جميع المواطنين، بغض النظر عن جنسهم أو عمرهم أو قدراتهم، بفرصة المشاركة في صناعة مستقبل البلاد.

المنظومة التشريعية والمؤسسية الوضع العام (منذ إصدار وإنفاذ التشريع)

وفي إطار التزام الحكومة في تحقيق العدالة بين الجنسين انطلاقاً من تعزيز قيم المساواة، وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص المتجسدة في الفصل الثاني من الدستور الأردني، وإيماناً بأهمية توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعزيز مبدأ العدالة بين الجنسين في الحياة

العامة بما يكفل المشاركة الفاعلة للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، أعدت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الخطة الاستراتيجية للوزارة 2024 – 2028 وذلك لملائمتها مع رؤية التحديث السياسي والتي تستند للمرجعيات الاستراتيجية التالية:

- المرجعيات التشريعية (الدستور والقوانين ذات العلاقة بعمل الوزارة)
- الموجهات الاستراتيجية (الأوراق النقاشية، خطب العرش، كتب التكليف السامي)
- التحديث السياسي (مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية)
- الاعتبارات الاستراتيجية (والتي تتضمن الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية) منها:
  - الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2020 - 2025
  - الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020 – 2025
  - الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019 – 2025
  - الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016 -2025
  - السياسة الوطنية لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2020 – 2030

تقوم الوزارة برسم السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية للمواطنين وترسيخ قيم الديمقراطية في المملكة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها. كما تعمل الوزارة على متابعة مستوى المشاركة السياسية للمواطنين، وتطوير قنوات الاتصال بين الوزارة ومؤسسات وهيئات وقطاعات المجتمع المختلفة. ولذلك عملت الوزارة على تبني هدف استراتيجي وهو توسيع قاعدة المشاركة السياسية في صنع القرار وتنمية الحياة الحزبية.

ولتحقيق هذا الهدف، سعت الوزارة لتنفيذ مجموعة من البرامج والنشاطات الهادفة لتحسين مستوى ونوع المشاركة السياسية للمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة بعد إعلان مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية وإقرارها على شكل قوانين (انتخاب وأحزاب)، إضافة إلى التعديلات الدستورية التي عززت من مشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة في الحياة العامة.

المعلومات الخاصة بالتشريع:

التعديلات الدستورية:

- المادة (6.7) من الدستور والتي تنص على: تكفل الدولة ضمن حدود إمكاناتها تمكين الشباب في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم وتعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون.
- المادة (75) من الدستور والتي تنص على: تخفيض سن الترشح الى 25 عاماً.
- (المادة(6.5) يحمي القانون الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم وإندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال.
- المادة(6.6) تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتخا من جميع أشكال العنف والتمييز.

قانون الانتخاب:

- يلتزم في تشكيل القائمة الوطنية الحزبية أن تتضمن شاباً أو شابة كحد أدنى ضمن أول خمسة مترشحين تحت سن (35) سنة.

قانون الأحزاب:

- المادة 4 من قانون الأحزاب:
  - للأردنيين الحق في تأسيس الأحزاب والانتساب إليها وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون.

- يمنع التعرض لأي أردني بما في ذلك المساس بحقوقه الدستورية، أو القانونية، أو مساءلته، أو محاسبته، من أي جهة رسمية أو غير رسمية بسبب انتمائه أو انتماء أي من أقاربه الحزبي.
- يمنع التعرض لطلبة مؤسسات التعليم العالي بسبب الانتماء والنشاط الحزبي والسياسي.
- يحق لمن وقع عليه تعرض خلافاً لأحكام هذه المادة أن يلجأ إلى المحاكم المختصة لرفع التعرض والمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

- المادة 11 من قانون الأحزاب:
  - ألا تقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-35 عام عن 20٪ من عدد المؤسسين.
  - أن يكون من بين المؤسسين واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة.
  - أن لا تقل نسبة المرأة عن 20٪ من عدد المؤسسين.
- المادة 15-ي من قانون الأحزاب:
  - ضمان حق منتسبيها من فئتي المرأة والشباب في تولي المواقع القيادية فيه، واستقطاب الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم واستثمار طاقاتهم في أهداف الحزب وتوفير الترتيبات والمرافق التيسيرية وإمكانية الوصول لممارسة نشاطهم.
- المادة 25-هـ من قانون الأحزاب:
  - على الحزب تمكين الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة من الاستفادة من موارد الحزب المتوافرة بشكل عادل ومتكافئ، خاصة أثناء الحملات الانتخابية.

نظام تنظيم ممارسة الأنشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي:

تأكيداً على الدور المحوري للشباب في الحياة الحزبية والسياسية، تم إقرار نظام تنظيم ممارسة الأنشطة الحزبية الطلابية في مؤسسات التعليم العالي والذي يوفر مساحة آمنة لممارسة الأنشطة الحزبية في الجامعات دون تقييد طالما أنها تتوافق مع نصوص النظام وتعكس إرادة الدولة الأردنية في المضي قدماً بمشروع التحديث السياسي وقيام الحكومة بواجبها إزاء تهيئة البيئة اللازمة لممارسة العمل الحزبي البرامجي.

نظام المساهمة المالية للأحزاب السياسية رقم 15 لسنة 2023:

- المادة 4 أ (2 و3):
  - يستحق الحزب مساهمة مالية وفقاً لما يلي:
    - (10.000) عشرة آلاف دينار عن كل مقعد يفوز به الحزب في الانتخابات النيابية.
    - 20) ٪) من المبلغ المشار إليه في البند (2) من هذه الفقرة تضاف عن كل فائز من الفئات التالية:
      - المرأة.
      - الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (25) و(35) سنة.
      - الأشخاص ذوي الإعاقة.

عملت الوزارة على توجيه هذه البرامج بما يكفل تعزيز المشاركة السياسية في الأردن لتشمل جميع فئات المجتمع (نساء، شباب، ذوي إعاقة).

ثانياً -أهداف ونطاق التقييم اللاحق:

الأهداف الرئيسية التي يسعى التقييم اللاحق لتحقيقها

يهدف التقييم اللاحق الذي تقوم به وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MOPPA) إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تقييم أثر قانوني الأحزاب والانتخاب في تحسين المشاركة السياسية
2. تقييم أثر برامج التوعية والمشاركة السياسية:
   - مشروع المشاركة السياسية وأثرها على الشباب وذوي الإعاقة:
     - تقييم مدى تأثير البرامج التي تم تنفيذها على زيادة مشاركة الشباب وذوي الإعاقة في الحياة السياسية.
     - قياس مدى تحقيق الأهداف المنشودة من هذه البرامج، ومعرفة التحديات والصعوبات التي واجهتها.
3. تعزيز الاستدامة المؤسسية:
   - إنشاء عملية مستدامة داخل الوزارة لضمان قدرة الموظفين على تنفيذ عملية تقييم الأثر التنظيمي قبل وبعد التنفيذ دون دعم الاستشاريين والخبراء.
   - تحسين كفاءة وفعالية عمليات الوزارة في تنفيذ ومتابعة برامج التوعية السياسية.
4. قياس مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs):
   - قياس مؤشرات الأداء الرئيسية مثل مشاركة الجمهور في الانتخابات، وعدد النساء المشاركات في الحياة السياسية، ومشاركة الشباب وذوي الإعاقة.
   - تحديد مدى تحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للوزارة 2024-2028.
5. تحليل النتائج وتقديم التوصيات:
   - تحليل نتائج التقييم اللاحق لتحديد مدى نجاح البرامج والتحديات التي تواجهها.
   - تقديم توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين البرامج وزيادة فعاليتها في المستقبل.

معايير التقييم المطلوب التحقيق منها

تم الاتفاق على أن يركز التقييم على:

- أثر قانوني الأحزاب والانتخاب في تحسين المشاركة السياسية.
- أداء وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب التشريعات.

أسئلة التقييم الرئيسية التي يسعى التقييم اللاحق للإجابة عنها:

الجزء الأول: البيئة السياسية

1. كيف تقيّم تأثير التعديلات الدستورية والقوانين الناظمة للعمل السياسي في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن؟

- ما هي أبرز التغيرات التي لاحظتها في المشهد السياسي بعد تنفيذ هذه التعديلات؟
- كيف أثرت هذه التعديلات على تمثيل الشباب والمرأة وذوي الإعاقة؟

2. كيف ساهمت التشريعات الناظمة للعمل السياسي، مثل قانون الانتخاب وقانون الأحزاب، في تعزيز تمثيل الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة؟

- كيف ساعدت هذه التشريعات في تعزيز عمل الوزارة؟
- ما هي أبرز النجاحات والإخفاقات التي لاحظتها في تنفيذ هذه القوانين؟
- إلى أي مدى تعكس هذه التشريعات تطلعات الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة؟

3.ما هي أبرز التحديات التي تواجهها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تعزيز المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة والشباب بشكل خاص؟

- كيف تعاملت الوزارة مع هذه التحديات؟
- هل كانت هناك أي إجراءات تصحيحية أو تعديلات على الاستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات؟
- ما هي المقترحات لتعزيز استراتيجية الوزارة لمواجهة هذه التحديات؟

الجزء الثاني: دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

1. كيف تقيّم برامج الوزارة الموجهة لتعزيز مشاركة المرأة والشباب في السياسة؟

- ما هي البرامج التي تعتبرها الأكثر نجاحاً، وما العوامل التي ساهمت في نجاحها؟
- ما هي التحديات التي واجهتها هذه البرامج وكيف تم التعامل معها؟
- ما هي المقترحات لتعزيز برامج الوزارة لزيادة مشاركة المرأة والشباب في السياسة؟
- إلى أي مدى تتماشى برامج الوزارة مع حاجات المجتمع؟

2. كيف تقيّم أداء الوزارة في التواصل والتفاعل مع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والإعلام؟

- ما هي أبرز النجاحات في هذا الجانب؟
- ما هي أكثر أدوات التواصل والتفاعل تأثيراً؟
- هل هناك مجالات تحتاج إلى تحسين في هذه العلاقة؟
- بشكل خاص، فيما يتعلق بمشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً.

3. كيف تم تقييم أثر برامج التوعية التي تنفذها الوزارة على مستوى، وعي ومشاركة المواطنين والمواطنات؟

- إلى أي مدى تعالج برامج التوعية حاجات المجتمع؟
- ما هي أبرز النجاحات التي حققتها الوزارة؟
- ما هي الجوانب التي تحتاج إلى تطوير بناءً على هذه النتائج؟
- بشكل خاص، فيما يتعلق بمشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً.
- ما هي التغيرات التي أحدثتها برامج الوزارة على صعيد تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الجزء الثالث: آليات تطوير العمل

ما هي الاقتراحات التي تراها ضرورية لتحسين برامج الوزارة لتعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع في العملية السياسية؟

- كيف يمكن تحسين السياسات والبرامج لتعزيز المشاركة الفعالة؟
- ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لتشمل كافة فئات المجتمع؟
- ما هي البرامج والأنشطة التي يتوقع أن تقدمها الوزارة لتحسين مشاركة جميع فئات المجتمع؟
- ما هي التوصيات المتعلقة ببرامج التوعية لرفع مستوى، وعي ومشاركة المواطنين والمواطنات؟
- بشكل خاص، فيما يتعلق بمشاركة المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً.

الفترة الزمنية التي يغطيها التقييم اللاحق

تتضمن السنوات من 2022-2024.

ثالثاً -تصميم التقييم

تم تصميم التقييم اللاحق بناءً على دليل تقييم الأثر والمبادئ التوجيهية التي قدمتها وحدة تقييم الأثر في رئاسة الوزراء. والنهج المتبع هو نهج تشاركي والأساليب المستخدمة هي أساليب مختلطة لإشراك جميع أصحاب المصلحة المشاركين في منظومة الحياة السياسية في الأردن.

أ. وفق الإشراف على تحليل الإطار المنطقي للتقييم

الإطار المنطقي الموضح أدناه يصف العلاقة بين النتيجة النهائية المتمثلة في زيادة مشاركة وانخراط الأردنيين في الحياة السياسية في الأردن. الهدف العام هو أن تعمل الأردن على تحسين ركائزها الديمقراطية من خلال زيادة مشاركة الشباب، والنساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز دور الأحزاب السياسية على جميع المستويات السياسية في البلاد.

يُنشئ الإطار العلاقة بين الأثر، والمخرجات، والنتائج، والأنشطة، والمدخلات في نموذج منطقي.

1- مكونات الإطار المنطقي:

المدخلات: تم تعريف المدخلات على أنها جميع الأنشطة والموارد التي قدمتها حكومة الأردن ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MOPPA) وشركاؤها المباشرون لتنفيذ الأنشطة المتوقعة لتحقيق المخرجات والنتائج والأثر المطلوب. تم وصف المدخلات على النحو التالي:

- الموظفون المختصون لتنفيذ الأنشطة: الموارد الرئيسية لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية هي مواردها البشرية، حيث تم تدريبهم، وقد يكون بعضهم قد تلقى التدريب منذ عام 2022 لتنفيذ الأنشطة. يُقدر أن 22 موظفاً تم تدريبهم وتم نشرهم لتقديم التدريب والمساعدة لأصحاب المصلحة لزيادة الوعي بالتشريعات والقوانين.
- قامت الوزارة باستخدام منصاتها الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي لدعم تنفيذ حملات التوعية والتثقيف بأهمية المشاركة السياسية.
- الوزير وكبار موظفيه كانوا يشاركون بنشاط مع أصحاب المصلحة، حيث يشاركون بانتظام في النقاشات العامة والمناظرات.
- الموارد المالية التي التزمت بها الحكومة لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية لتنفيذ الأنشطة: في وقت كتابة تقرير الأساس، كانت الميزانية تبلغ 130,000 دينار أردني. ويُقدر أن حوالي 20,000 دينار أردني قد تم إنفاقها على الأنشطة.
- موارد أخرى تم توفيرها من قبل شركاء وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ومع ذلك، نحن غير قادرين على قياس هذه الموارد، حيث لا تقوم الوزارة بتتبع نفقات شركائها

- الأنشطة: بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وأصحاب المصلحة الوطنيين مثل الوزارات، والهيئات المستقلة، والمؤسسات الحكومية الأخرى، كانت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MOPPA) نشطة في تنفيذ سلسلة من التدريبات والمشاورات. من المتوقع أن تتجاوز هذه التدريبات 1500 دورة تدريبية وفعالية توعية لتعزيز المشاركة العامة.
  - قامت الوزارة بتنفيذ حملات التوعية والتثقيف لتحفيز المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية مع أصحاب المصلحة متمثلة بالوزير / الأمين العام / الفريق المتخصص.
  - كانت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MOPPA) نشطة في إشراك المواطنين وأصحاب المصلحة من خلال حملاتها الإعلامية باستخدام وسائل الإعلام التقليدية، ومنصات التواصل الاجتماعي التي تديرها الوزارة وتلك الخاصة بشركائها.

- المخرجات: تم قياس المخرجات على النحو التالي:
  - 1,500 تدريب على المشاركة العامة وفعاليات توعية.
  - من المتوقع أن يصل عدد المواطنين وأصحاب المصلحة المتدربين إلى أكثر من 50,000 مشارك.
  - قامت وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (MoPPA) بإنشاء 4 إرشادات، و16 فيديو تعليمي، و3 منصات، و2 منشورات، و1 منهج تدريبي.
  - من المتوقع أن يتجاوز التفاعل العام مع منصات التواصل الاجتماعي مليون تفاعل.
  - تم إنشاء 10 منشورات تعليمي.
  - من المتوقع تسجيل 37٪ من الشباب في الأحزاب السياسية. · من المتوقع تسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة في الأحزاب السياسية بنسبة 2٪.
- الأثر: سيتم قياس الأثر بعد الانتخابات، بينما قبل الانتخابات نتوقع أن يتم التحقق من أرقام المخرجات من خلال مشاركة المواطنين في الأحزاب السياسية، وترشح الشباب للانتخابات، وزيادة عدد أعضاء البرلمان والبلديات المنتخبين الذين ينتمون إلى الأحزاب السياسية.

- الزيادة إجمالية: الأهداف -حددت الخطة الاستراتيجية لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، التي تم تطويرها استجابة للتغيرات القانونية لعام 2022، الأهداف الرئيسية التالية لتحقيقها بحلول عام 2024. تم قياس الأهداف في نتائج انتخابات 10 أيلول 2024. في قسم التحليل، سنقيس النتائج مقابل الأهداف.
  - زيادة بنسبة 30٪ في مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات.
  - 35٪ من أعضاء البرلمان المنتخبين ينتمون إلى الأحزاب السياسية.
  - 95,000 عضواً جديداً في الأحزاب السياسي.

مصفوفة التقييم اللاحق

المراحل	سيتم تقييمه ما	المؤشر	جمع / البيانات البيانات	خط / القيمة الأساس	/ القيمة الهدف	النتيجة
المدخلات	التشريعات	التشريعات عدد	الجريدة الرسمية/ رئاسة الوزراء	2	2	2
	البشرية الموارد	الموظفين عدد	الإدارية المديرية	29	31	31
	المالية الموارد	المبلغ قيمة من المرصود الموازنة	المالية المديرية	20,000	35,000	20,000
الأنشطة	تدريبية ورشات	الورش عدد التوعية السياسية	المشاركة مديرية المجتمعية وشؤون المجتمع المدني	679	1000	1060
	مديرية استحداث الدراسات	في المشاركين عدد البرامج التوعوية حول المشاركة السياسية	الإعلام مديرية	16,975	20,000	30,280
	من مجموعة تطوير المطبوعات / تدريبية مواد) / مطبوعات فيديوهات)منوعة	الأدلة عدد	الإعلام مديرية	2	3	2
		الفيديوهات عدد المنتجة	الإعلام مديرية	1	1	9
		المنصات عدد	الإعلام مديرية	3	3	
		المطبوعات عدد من التشريعات	الإعلام مديرية	2	2	4
		المواد عدد التدريبية	الإعلام مديرية	1	1	1
المخرجات	مدربين موظفين متمكنين (فريق (تدريب	– الموظفين عدد فريق التدريب	البشرية الموارد	13	20	13
	/ الأحزاب قانون الانتخاب	القوانين عدد	القانونية الدائرة	2	2	2
	مالية مخصصات موازنة / عامة	المخصصات قيمة	المالية الدائرة	20,000	35,000	20,000
	مجموعة إصدار من المطبوعات	المطبوعات عدد	الإعلام مديرية	5	6	6
الأولية النتائج (السلوك)	وعي رفع المواطنين بأهمية المشاركة السياسية	المرشحين عدد	المستقلة الهيئة للانتخاب	1674	1674	1,623
		مشاركة نسبة في المواطنين الانتخابات	المستقلة الهيئة للانتخاب	٪29.9	30٪	32.25٪
		الحزبيين عدد المرشحين	المستقلة الهيئة للانتخاب	397	500	1,054

		في الانتخابات				
		الشباب نسبة وذوي الإعاقة الحزبيين	المستقلة الهيئة للانتخاب	37٪	38٪	38.1٪
المتوسطة النتائج (الأداء)	المواطنين وعي رفع قانوني في الأحزاب والانتخاب	المسجلين نسبة الأحزاب في السياسية	المستقلة الهيئة للانتخاب	37٪	38٪	38.1٪
	مشاركة زيادة في المواطنين الانتخابات	المقترعين نسبة في الانتخابات	المستقلة الهيئة للانتخاب	٪29.9	30٪	32.25٪
الاثار	في الحزبيين مجلس النواب	في الحزبين نسبة النواب مجلس الأعضاء من الحزبيين	النواب مجلس العشرون	٪9.2	٪35	٪75.4
	في الشباب مجلس النواب	في الشباب عدد مجلس النواب	النواب مجلس العشرون	1	2	6

ب-منهجية التقييم اللاحق

المنهجية

تم اعتماد الدليل الإرشادي لتقييم دراسة الأثر اللاحق والصادرعن رئاسة الوزراء حيث حدد المنهجية التشاركية وأساليب جمع البيانات لدراسة تقييم الأثر للتشريعات.

تحديد مؤشرات الأداء

بالاتفاق مع فريق الوزارة ووحدة تقييم الأثر التنظيمي بمكتب رئيس الوزراء، اتفقنا على أن الخطة الاستراتيجية هي نقطة البداية. عدلت الوزارة الخطة الاستراتيجية في للعام 2024، وحددت أهداف ومؤشرات جديدة لتتناسب مع التشريعات الناظمة للحياة السياسية. وأثناء استعراض مؤشرات الأداء الرئيسية، حددت اللجنة بعض الثغرات ونقاط الضعف في مؤشرات الأداء الرئيسية التي تنعكس في الإطار أدناه. واتفقت اللجنة أيضا على أننا سنقيم مؤشرين: المشاركة العامة في الحياة السياسية في الأردن وأداء الوزارة في إدارة وتنفيذ دورها التنظيمي.

كما اتفقت اللجنة تقييم مؤشرين:

1. مشاركة المواطنين في الحياة السياسية في الأردن
2. أداء الوزارة في التوعية على أهمية المشاركة السياسية.

لتقييم النتائج، تم الاتفاق على قياس مؤشرات الأداء الرئيسية مقابل نتائج الانتخابات التي حدثت في 10 أيلول 2024. تم قياس مؤشرات الأداء الرئيسية وفقا للمعايير التالية:

- نسبة المسجلين في الأحزاب السياسية
- عدد المقترعات في الانتخابات
- نسبة النساء الحزبيات في مجلس النواب من الأعضاء الحزبيين
- عدد النساء في مجلس النواب نهج جمع البيانات

مراجعة مكتبية: تم إجراء مراجعة وتصنيف جميع البيانات المستلمة من الشركاء وتضمينها في إطار رسم خرائط أصحاب المصلحة المرفق في الملحق أدناه. كما تم تصميم الإطار للسماح بإدخال مؤشرات الأداء لكل شريك حيث تمت إضافته لاحقاً إلى إطار التحليل. تم جمع البيانات باستخدام التقارير، تقارير التقييم، تقارير التقييم، تقارير النشاط، وتقييمات ما قبل وما بعد الأنشطة.

لتقييم أداء تنفيذ الوزارة (التدريب والمحاضرات والمواد التوعوية والدعم الذي تقدمه للشركاء) طورت اللجنة نهجاً مختلطاً لجمع البيانات:

لضمان جمع البيانات بأوسع نطاق ودقة ممكنة، ونظراً للتحديات في تحديد البيانات المتاحة، تم تحديد الشركاء وأصحاب المصلحة المشاركين بالمشاريع المنفذة من قبل الوزارة. في الإطار أدناه، تم التواصل من خلال مكتب الأمين العام (SG) مع الشركاء لتلقي جميع البيانات.

3. تقييم الأداء (الاستبيان القبلي والبعدي): استبيان لقياس الأداء: تم تطبيقه على عينة تجريبه خلال دورة تدريبية مع 20 مشاركاً. تم تعديله بعد التشاور مع الخبراء وتم إطلاقه عبر جميع الأنشطة التدريبية حتى آخر تدريب قبل الانتخابات.
4. المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين (KII): تم تحديد قائمة من 30 خبيراً واختصاصياً، بما في ذلك بعض الشركاء. شملت القائمة أعضاء اللجنة الملكية وأمناء الأحزاب السياسية والأكاديميين ورؤساء مراكز الأبحاث والسياسات والناشطات النسائية والشباب وما إلى ذلك. تمت مشاركة المعايير في الملحق دون الأسماء لضمان الخصوصية.

تم تشكيل فريق جمع البيانات من باحثين يتألفون من موظفي الوزارة وفريق دراسة قياس الأثر، حيث خضعوا لتدريب موحد يهدف إلى توحيد المنهجية في جمع البيانات لضمان الدقة والانسجام في النتائج.

قائمة أسماء فريق البحث أدناه:

اسم الباحث	اسم الباحث المساعد
د. جمان الدهامشة	عبير المحتسب
هبة الطورة	بسمة الحاج
قصي الزعبي	رزان أبو سردانه
د. أماني الريالات	سلام بني هاني
أحمد العجارمة	
محمد السلامات	
عروة عليان	
نايفة اللوزي	
بسام العتوم	

نشرت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية الدراسة على منصة "تواصل" الإلكترونية، وهي منصة تجريبية (Pilot) تم استخدامها كجزء من الدراسة وبناءً على متطلباتها. استمرت الدراسة متاحة للجمهور لمدة أسبوعين بغرض تلقي الآراء والملاحظات، ولكن لم يتم استلام أي تعليقات خلال هذه الفترة.

من أبرز التحديات التي تواجه عملية تنفيذ تقييم الأثر التي أعاقت المزيد من التحليل الضروري بعد التنفيذ:

- هذا هو أول تنفيذ لتقييم الأثر التنظيمي من قبل الوزارة.
- انتقل الموظفون الذين تم تدريبهم على تنفيذ تقييم الأثر التنظيمي إلى مهام أخرى ولم يشاركوا في هذه العملية.
- الحاجة إلى تقييم مشترك للبرامج مع الشركاء.
- عدم تفرغ فريق العمل الذي قام بالدراسة بالإضافة إلى تعدد المهام المناطة للفريق غير الدراسة.
- الحاجة الى توحيد قاعدة بيانات.

رابعا- نتائج التقييم الاحق

قياس مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)

تم الاتفاق على أن يركز التقييم على:

- أثر التشريعات.
- أداء وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تنفيذ المهام الموكلة إليها بموجب التشريعات.

تحليل لدراسة تقييم أثر تعزيز المشاركة السياسية: مقابلات أصحاب المصلحة

يهدف هذا التحليل إلى تحليل آراء مجموعة من الشخصيات السياسية حول هذه التعديلات الدستورية، وأثرها على البيئة السياسية في الأردن. كما يستعرض التحليل الدور الحالي لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تعزيز العمل السياسي، وكيفية مساهمتها في تنفيذ رؤية اللجنة الملكية. بالإضافة إلى ذلك، يتناول التحليل التحديات التي تواجه الوزارة وآليات تطوير عملها لمواكبة التغيرات في المشهد السياسي، بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة في تعزيز الديمقراطية والتمثيل المتوازن لجميع فئات المجتمع.

ملخص تحليل المقابلات

يهدف هذا التحليل إلى تقييم تأثير التعديلات الدستورية وقانوني الأحزاب الجديدين على المشاركة السياسية في الأردن، مع التركيز على دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تعزيز مشاركة النساء، والشباب، وذوي الإعاقة. يعتمد التحليل على 30 مقابلة أجريت مع شخصيات سياسية وممثلين وممثلات عن المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية. يتناول التحليل ثلاثة محاور رئيسية: البيئة السياسية، دور الوزارة، وآليات تطوير العمل لتحسين البرامج والمبادرات.

أشار المشاركون والمشاركات في المقابلات إلى أن التعديلات الدستورية الأخيرة كان لها دور إيجابي في تحسين البيئة السياسية من خلال تمكين الفئات المهمشة وزيادة تمثيلها في العمل السياسي. ورغم أن هذه التعديلات أسهمت في تعزيز مشاركة النساء والشباب وذوي الإعاقة، إلا أن التنفيذ على أرض الواقع يواجه تحديات. حيث تعرقل المعوقات الثقافية والاجتماعية تطبيق هذه التعديلات بشكل شامل، مما يحد من قدرة الوزارة على تحقيق أهدافها. ومن هنا، تحتاج الوزارة إلى تعزيز التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والتركيز على بناء وعي سياسي فعّال ومستدام بين جميع فئات المجتمع.

أبرزت المقابلات مجموعة من التحديات التي تواجه الوزارة، ومنها قلة عدد الموظفين العاملين على برامج التوعية وقلة الموارد المالية، وضعف التواصل مع المواطنين والمواطنات والأحزاب السياسية. كما أشار المستجيبون والمستجيبات إلى الحاجة لتطوير برامج الوزارة وجعلها أكثر شمولاً وتكاملية. على سبيل المثال، قد تستفيد الوزارة من تبني أساليب توعوية تفاعلية وجذابة تستهدف الشباب باستخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي. فالشباب، الذين يشكلون غالبية المجتمع، يحتاجون إلى أساليب تواصل تتماشى مع تفضيلاتهم التكنولوجية.

يوصي التحليل بتعزيز الشراكات بين الوزارة والمؤسسات التعليمية، حيث يمكن تصميم برامج تثقيفية وتوعوية تستهدف الطلاب والطالبات، مما يسهم في بناء جيل واعٍ سياسياً. كما أوصى بضرورة تطوير خطط طويلة الأمد تركز على استدامة التأثير، وتستهدف التوعية المجتمعية بشكل شامل. كذلك، يوصي التحليل بزيادة التركيز على المناطق النائية والمجتمعات الأقل تمثيلاً، من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني لتقديم ورش عمل وجلسات توعوية محلية.

وفي النهاية، يوصي التحليل بتبني نهج متكامل يركز على بناء علاقة مستمرة مع المواطنين والمواطنات لضمان استدامة البرامج وفاعليتها. من خلال استخدام الوسائل الرقمية، تعزيز التعاون المجتمعي، وتبني خطط طويلة الأمد، يمكن للوزارة تحقيق نتائج أكثر إيجابية على صعيد المشاركة السياسية، ودعم الفئات المستهدفة لضمان تمثيل عادل وشامل.

المنهجية

وفي هذا السياق، يسعى هذا التحليل إلى تسليط الضوء على مدى تأثير هذه التعديلات في تعزيز المشاركة السياسية، خاصة لدى الفئات التي كانت تعاني من تهميش نسبي في السابق. سنقوم بتحليل كيفية تطور البيئة السياسية بعد هذه التحديثات، مع التركيز على دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في دعم وتحفيز العمل السياسي، وتعزيز دور الأحزاب السياسية، والتشجيع على المشاركة في الانتخابات.

كما يتطرق التحليل إلى التحديات التي لا تزال تواجه الوزارة في أداء مهامها، سواء كانت تنظيمية أو متعلقة بالوعي السياسي لدى المواطنين والمواطنات، وكيف يمكن مواجهة هذه التحديات من خلال تحسين القدرات المؤسسية والتشريعية. وسيتم اقتراح مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز عمل الوزارة وتطوير دورها، بما يخدم تحقيق أهداف الإصلاح السياسي في الأردن، ويضمن استمرارية النهج الديمقراطي المتقدم الذي تسعى إليه الحكومة، بالتزامن مع رؤية اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.

كما يسعى التحليل إلى تقديم رؤية شاملة مبنية على آراء الخبراء والشخصيات السياسية، لتحليل هذه الإصلاحات والتعديلات وآثارها على المدى القصير والطويل، مع وضع إطار عمل مستقبلي يعزز من فعالية العملية السياسية في الأردن.

عمل فريق وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية على إجراء 30 مقابلة مع أصحاب المصلحة وذلك لدراسة وتقييم أثر عمل وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية على المشاركة السياسية، وتوزع أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم على الفئات التالية:

النوع	ذكر	أنثى	المجموع
شخصيات حزبية	4	8	12
شخصيات برلمانية	4	4	8
مؤسسات مجتمع مدني	1	1	2
شخصيات أكاديمية	3	0	3
مناصب عليا في الدولة	3	0	3
ذوي إعاقة (مؤسسات مجتمع مدني)	1	1	2
المجموع	**16**	**14**	**30**

تم إجراء المقابلات خلال شهري أيلول وتشرين الأول 2024، وتركزت الأسئلة على ثلاثة محاور رئيسية:

1. البيئة السياسية: لتقييم تأثير التعديلات الدستورية وقانوني الأحزاب والانتخاب على المشاركة السياسية.
2. دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية: لتحليل البرامج التي تقدمها الوزارة لتعزيز المشاركة السياسية ومدى فعاليتها.
3. آليات تطوير العمل: لاستكشاف سبل تحسين برامج الوزارة وتطوير استراتيجيات طويلة الأمد.

الجزء الأول: تأثير التعديلات الدستورية والقوانين الناظمة

1. تعزيز مشاركة فئات المجتمع المختلفة

عبرت العديد من الشخصيات السياسية التي شاركت في المقابلات عن أن التعديلات الدستورية أسهمت في تحسين البيئة السياسية بشكل عام من خلال تعزيز مشاركة فئات المجتمع المهمشة، مثل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. تشير هذه التعديلات إلى رؤية شمولية تهدف إلى تعزيز التمثيل الديمقراطي وزيادة نسبة مشاركة هذه الفئات في الحياة السياسية.

تضمنت التعديلات الدستورية تحسينات في مصطلحات قانونية لتتضمن صياغة حقوقية واضحة تتناسب مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما أتاح تمثيلاً أكثر احتراماً للفئات المهمشة، خاصة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. ولكن، كانت هذه التحسينات محدودة فيما يتعلق بتمثيل النساء، حيث أشار البعض إلى أن النقاشات حول مصطلح "الأردنيات" لم تسفر عن تغييرات جذرية، وبالتالي لم تتحقق الأهداف المتعلقة بتحسين مكانة النساء في القانون بشكل كبير. إلا أن التعديلات التي طرأت على قانوني الأحزاب والانتخاب ساهمت في تعزيز مشاركة النساء والدليل هو وصول 27 سيدة إلى سدة البرلمان للمرة الأولى.

أولاً: تمكين الشباب

يتميز الأردن بأنه دولة فتية، وما نسبته 63٪ من سكانه هم ضمن الفئة العمرية الأقل من 30 عاماً، لكنهم في الوقت نفسه يواجهون تحديات عديدة تعيق مشاركتهم السياسية، بما في ذلك نقص الوعي السياسي والفرص المحدودة للتأثير في القرارات. يتعين على الوزارة

إطلاق مبادرات خاصة بالشباب تركز على التثقيف السياسي وتنمية المهارات القيادية، حيث يمكن تنظيم برامج تدريبية وورش عمل لتعليم الشباب كيفية المشاركة في الحياة السياسية والعمل المدني. كما يمكن تعزيز دور المنظمات الشبابية في تعزيز المشاركة السياسية من خلال توفير الدعم والتعاون مع الوزارة.

ثانياً: دعم مشاركة المرأة

رغم التحسن الملحوظ في تمثيل النساء في البرلمان والمجالس المحلية، إلا أن مشاركة المرأة السياسية ما زالت تواجه تحديات كبيرة، بما في ذلك التمييز الاجتماعي والمعيقات الثقافية. ينبغي على الوزارة تبني سياسات فعالة تدعم مشاركة المرأة في السياسة، بشكل متخصص مثل تنظيم حملات توعوية تستهدف المجتمع ككل لتغيير التصورات السلبية حول دور المرأة في العمل السياسي. يمكن أيضاً تعزيز التدريب والتأهيل للنساء الراغبات في خوض الانتخابات، وتوفير برامج دعم للنساء المنتخبات لضمان نجاحهن في مناصبهن.

ثالثاً: إشراك الأقليات والمجتمعات المحلية

إن إشراك الأقليات والمجتمعات المحلية يضمن أن يتم تمثيل جميع فئات المجتمع بشكل عادل في الحياة السياسية، وهو أمر ضروري لتعزيز الشعور بالانتماء الوطني. تعاني بعض الأقليات من ضعف التمثيل السياسي، لذا يمكن للوزارة التركيز على بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل في المناطق التي تتواجد فيها الأقليات والمجتمعات المحلية، وذلك بهدف تعزيز التوعية حول حقوقهم السياسية وتشجيعهم على المشاركة في الانتخابات والانخراط في العمل المدني.

رابعاً: استراتيجيات وأدوات التنفيذ

لتحقيق هذا الهدف، يمكن أن تعتمد الوزارة على استراتيجيات متعددة، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للوصول إلى جمهور أوسع من الشباب والنساء، بالإضافة إلى عقد ندوات وحلقات نقاش في المجتمعات المحلية المختلفة. كما يمكن تطوير برامج تعاونية مع المؤسسات التعليمية لنشر الوعي السياسي منذ سن مبكرة، وذلك من خلال إدخال مواد دراسية تعزز قيم المواطنة الفاعلة والمشاركة السياسية.

كما يتوجب على الوزارة وضع خطة تواصل وتدريب طويلة الأمد تتضمن تفاصيل البرامج التوعوية التي تقوم بها الوزارة على أن تكون هذه البرامج مستمرة وليست مرحلية كي تضمن وجود قوي ما بين المواطنين والمواطنات.

2. أثر قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية

لقد أصدرت الحكومة الأردنية قوانين جديدة تهدف إلى تنظيم عملية الانتخاب وإنشاء الأحزاب السياسية، مما يعد خطوة هامة نحو تعزيز الديمقراطية وتمثيل أوسع لمختلف فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب وذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، تشتمل هذه القوانين على مواد تشجع الأحزاب على تخصيص نسب معينة لتمثيل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة ضمن تشكيلاتها، وهو ما يشير إلى اتجاه إيجابي نحو تحقيق مشاركة أوسع ومتنوعة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات ملحوظة تعيق التنفيذ الفعلي لهذه القوانين، حيث يتضح من آراء المشاركين أن التطبيق لم يكن بالفاعلية المتوقعة لتحقيق الأهداف المنشودة.

أولاً: تحديات التنفيذ على أرض الواقع

بالرغم من النصوص القانونية التي تدعم تمثيل النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الأحزاب السياسية، إلا أن العقبات الثقافية والاجتماعية ما زالت تحد من قدرة هذه الفئات على الاستفادة الكاملة من هذه القوانين. كثيراً ما يواجه الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة تحديات تتعلق بالصورة النمطية حول دورهم في المجتمع، إضافة إلى قلة التوعية حول حقوقهم السياسية وفرص المشاركة. على سبيل المثال، لا تزال الأفكار التقليدية التي تنظر إلى السياسة على أنها مجال محصور للكبار في السن أو للنخب تهيمن في بعض الأوساط، مما يقلل من فرص الشباب في الوصول إلى مواقع قيادية داخل الأحزاب.

كذلك، يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة عوائق مادية وفنية قد تحول دون مشاركتهم الفاعلة في الحياة السياسية، نظراً لقلة توفر البنى التحتية الملائمة داخل مقرات الأحزاب والمرافق العامة التي تعزز من مشاركتهم.

ثانياً: الحاجة إلى تعزيز الفعالية والشفافية

من المهم أن تعمل ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى على تعزيز الفعالية والشفافية في تنفيذ هذه القوانين، لضمان تحقيق الغايات التي وضعت لأجلها. على سبيل المثال، يمكن تعزيز هذه الجهود من خلال إطلاق برامج توعية

واسعة النطاق تتناول حقوق المواطنين والمواطنات في المشاركة السياسية، مع التركيز على أهمية تمثيل جميع فئات المجتمع لضمان توازن السلطة وتكريس الحوكمة الرشيدة. كما يمكن إنشاء شراكات مع منظمات المجتمع المدني لتنظيم ورش عمل وبرامج تدريبية تستهدف الفئات المهمشة لزيادة وعيهم وإعدادهم للمشاركة السياسية بشكل فعّال.

3. التحديات المرتبطة بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

تواجه وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في الأردن مجموعة من التحديات التي تؤثر على قدرتها في تحقيق أهدافها لتعزيز المشاركة السياسية والشراكة الفعالة مع كافة الأطياف السياسية والمجتمعية. تتمثل هذه التحديات في عدة جوانب رئيسية تتعلق بالبنية التنظيمية، الموارد المتاحة، والقدرة على التواصل الفعّال مع المجتمع، بالإضافة إلى محدودية نطاق مسؤوليات الوزارة والقيود المفروضة عليها في تطوير بيئة سياسية شاملة وفعّالة. نستعرض فيما يلي أبرز التحديات التي تواجه الوزارة والسبل الممكنة لمواجهتها.

أولاً: محدودية الموارد البشرية والمالية

تواجه الوزارة نقصاً كبيراً في الموارد البشرية والمالية، وهو ما يحد من قدرتها على تنفيذ برامج ومبادرات شاملة ومستدامة لتعزيز المشاركة السياسية. يعاني الموظفون في الوزارة من ضغوط عمل مرتفعة بسبب العدد المحدود للعاملين، بالإضافة إلى النقص في التدريب والتطوير المستمر الذي يؤثر سلباً على كفاءة أداء الموظفين. هذا النقص في الموارد البشرية يجعل من الصعب على الوزارة إنشاء وتنفيذ برامج طويلة الأجل للتوعية السياسية والتثقيف المجتمعي، ويجعلها تعتمد على جهود متقطعة وغير متواصلة.

أما من ناحية التمويل، فإن الاعتمادات المالية المحدودة تحد من قدرة الوزارة على توسيع أنشطتها لتشمل مناطق جغرافية جديدة أو فئات مختلفة من المجتمع، خاصة في المناطق النائية والمجتمعات التي تعاني من نقص في الخدمات الأساسية. فبدون دعم مالي كافٍ، يصبح من الصعب على الوزارة تحقيق أهدافها في تعزيز المشاركة السياسية، مما يتطلب إعادة تقييم الميزانية المخصصة لها وزيادة الدعم الحكومي أو التعاون مع مؤسسات دولية مانحة لدعم برامجها.

ثانياً: عدم وضوح الهوية المؤسسية لوزارة الشؤون السياسية

من التحديات الأخرى التي تواجه الوزارة هو عدم وضوح هويتها المؤسسية والدور المحدد لها ضمن المشهد السياسي الأردني. رغم اسمها، إلا أن الوزارة غالباً ما تُعتبر بأنها معنية بالعمل مع البرلمان فقط، مما يحد من قدراتها في مجال التثقيف والتوعية المجتمعية. تحتاج الوزارة إلى توسيع نطاق مهامها لتشمل أدواراً أكبر في بناء وتعزيز الوعي السياسي بين جميع فئات المجتمع.

هناك أيضاً حاجة ماسة لإعادة هيكلة الوزارة بما يتناسب مع متطلبات العمل السياسي المعاصر، حيث يتطلب العمل السياسي اليوم مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات السريعة. لذلك، يُقترح تبني نظام إداري أكثر مرونة يسمح بتطوير البرامج والاستجابة بسرعة للتحديات الجديدة، مثل زيادة مشاركة الشباب والنساء في الحياة السياسية.

ثالثاً: ضعف التواصل مع المجتمع والأحزاب السياسية

تعاني الوزارة من فجوة كبيرة في تواصلها مع المجتمع والأحزاب السياسية. هذا الضعف في التواصل يعود جزئياً إلى نقص الاستراتيجيات التفاعلية، حيث تفتقر الوزارة إلى استخدام وسائل التواصل الحديثة مثل مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية للتفاعل مع المواطنين والمواطنات. على سبيل المثال، غالباً ما تعتمد الوزارة على وسائل الإعلام التقليدية لإيصال رسائلها، وهو ما قد لا يكون فعالاً في الوصول إلى فئات الشباب. الشباب، الذين يشكلون النسبة الأكبر من المجتمع، يعتمدون بشكل أساسي على التكنولوجيا الحديثة، لذا فإن تجاهل هذه القنوات يؤدي إلى فقدان التواصل مع شريحة كبيرة من المواطنين والمواطنات.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية، فإن قلة التواصل الفعّال معها يضعف من مستوى التعاون والشراكة في تنفيذ البرامج السياسية. تعاني الوزارة من نقص في مبادرات الشراكة مع الأحزاب السياسية، مما ينعكس سلباً على قدرة الوزارة في تنظيم برامج توعوية مشتركة تهدف إلى تعزيز التعددية السياسية والديمقراطية. هذا النقص في التعاون يؤدي أيضاً إلى ضعف التنسيق في دعم جهود الأحزاب لتحقيق أهدافها السياسية وتعزيز مشاركة جميع الأطياف السياسية في صنع القرار.

رابعاً: تحديات التوعية والتثقيف السياسي

أحد أهم الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الوزارة هو تعزيز الوعي السياسي بين المواطنين والمواطنات. ولكن، في ظل الموارد المحدودة، تصبح برامج التوعية والتثقيف السياسي محدودة في نطاقها وتأثيرها. تقتصر غالبية البرامج التوعوية على الحملات الموسمية التي تُطلق خلال فترة الانتخابات أو مناسبات محددة، مما يحد من أثرها. يجب على الوزارة أن تنشئ برامج توعية مستدامة تعمل على مدار العام،

وتهدف إلى تثقيف المواطنين والمواطنات حول حقوقهم وواجباتهم السياسية، وفهم أهمية المشاركة السياسية وتأثيرها على تحسين مستوى الحياة العامة.

ولتحقيق ذلك، يُقترح على الوزارة تبني استراتيجية متكاملة للتوعية السياسية، تشمل التعاون مع مؤسسات التعليم مثل المدارس والجامعات لنشر ثقافة العمل السياسي بين الشباب. كما يمكن تنظيم ورش عمل وحلقات نقاشية تُعقد بشكل منتظم في المناطق النائية والمجتمعات المهمشة. وهذا بدوره يسهم في إشراك المزيد من المواطنين والمواطنات في عملية صنع القرار ويعزز دور الوزارة في توجيه الحوار الوطني نحو قضايا تهم جميع الفئات المجتمعية.

خامساً: قلة الدعم الحكومي والتشريعي

من التحديات الأخرى التي تواجه الوزارة هو قلة الدعم الحكومي والتشريعي في تنفيذ مشاريعها. تحتاج الوزارة إلى دعم حكومي أكثر لتفعيل مشاريعها وخططها، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم وتقديم الدعم التشريعي لتحقيق أهدافها. فبالرغم من أهمية العمل السياسي في تحقيق التنمية الشاملة، إلا أن هناك حاجة إلى توفير بيئة تشريعية داعمة تمكن الوزارة من تنفيذ مشاريع سياسية شاملة.

الجزء الثاني: دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

1. تقييم البرامج الموجهة لتعزيز مشاركة المرأة والشباب

تعتبر وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية أحد الأركان الأساسية في تعزيز مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية الأردنية، وقد نفذت العديد من البرامج التي تهدف إلى زيادة وعي وتمكين هذه الفئات. ورغم أن هذه الجهود تبرز كتوجه إيجابي نحو تفعيل مشاركة النساء والشباب، إلا أن هناك ملاحظات عديدة من المستجيبين حول جدوى واستدامة هذه البرامج. من خلال تحليل المقابلات، يظهر أن العديد من الأفراد يرون أن البرامج الحالية تعاني من قصر الأمد في التخطيط والتأثير، ما يجعل من الصعب تحقيق تغييرات ملموسة ومستدامة على المدى الطويل.

أولاً: أهمية البرامج ودورها في تعزيز المشاركة

تُنفذ وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية عدة برامج لتعزيز مشاركة المرأة والشباب وذوي الإعاقة، تشمل ورش عمل تدريبية، وحملات توعية، وبرامج توجيهية. هذه البرامج تسعى إلى تطوير مهارات القيادة، وتعزيز الثقة بالنفس، وزيادة الوعي السياسي لدى هذه الفئات. كما تهدف إلى تعريفهم بأهمية دورهم في المجتمع وكيفية الانخراط بفعالية في الحياة السياسية. برامج الوزارة تقدم أيضاً منصات حوارية تسمح للشباب والنساء بمناقشة قضاياهم وآمالهم وتطلعاتهم، وتوفر فرصاً للتواصل مع قيادات سياسية ومجتمعية.

ثانياً: التحديات التي تواجه البرامج

تشير نتائج المقابلات إلى مجموعة من التحديات التي تواجه البرامج التي تنفذها الوزارة في تحقيق أهدافها. على سبيل المثال، يرى العديد من المشاركين أن البرامج الموسمية قصيرة الأمد لا توفر الأثر المستدام المطلوب لتحقيق التحول الحقيقي. إضافة إلى ذلك، غالباً ما تفتقر البرامج إلى تقييم شامل لاحتياجات النساء والشباب بشكل دوري، ما يجعل بعض البرامج أقل ملائمة لاحتياجاتهم وتطلعاتهم المتغيرة.

من جهة أخرى، يلاحظ المستجيبون أيضاً أن الوزارة لا تستخدم بشكل كافٍ وسائل الإعلام الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي التي تعتبر أكثر جذباً للشباب، وخاصة الوسائط التي تفضلها هذه الفئة، مثل مقاطع الفيديو القصيرة والقصص عبر التطبيقات الشهيرة. ويرى البعض أن استخدام هذه الأدوات بشكل أكثر فاعلية يمكن أن يزيد من تفاعل الشباب مع المحتوى ويجذبهم نحو المشاركة السياسية بشكل أفضل.

ثالثاً: الحاجة إلى تبني خطط طويلة الأمد

تشير المقابلات إلى ضرورة تبني الوزارة لخطط طويلة الأمد تتجاوز البرامج الموسمية التي تعتمد غالباً على توجيه الرسائل التوعوية المؤقتة. وبدلاً من الاعتماد على هذه الأساليب، يجب أن تكون البرامج مستمرة، ومنهجية، وتهدف إلى تحقيق تغيير عميق ومستدام في الثقافة السياسية للفئات المستهدفة. يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء شراكات مع منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والمجالس المحلية، لضمان تواجد هذه البرامج على مدار العام وليس فقط خلال فترات معينة. هذا النوع من التخطيط يمكن أن يسهم في تعزيز الوعي السياسي وتطوير المهارات على المدى الطويل.

رابعاً: دور وسائل التواصل الاجتماعي في جذب الشباب

في العصر الرقمي الحالي، يعد الشباب أكثر انجذاباً للتكنولوجيا ووسائل التواصل الحديثة، ويعد هذا أمراً يمكن للوزارة الاستفادة منه بشكل كبير. يُوصى بأن تعزز الوزارة من استخدام منصات التواصل الاجتماعي، مثل انستغرام وتيك توك، اللذين يستهويان الشباب بشكل خاص، لنشر محتوى توعوي وسياسي بطرق جديدة وجذابة. يمكن للوزارة على سبيل المثال، إنتاج مقاطع فيديو قصيرة تبرز دور النساء والشباب في الحياة السياسية، وكيفية اتخاذهم خطوات عملية نحو التغيير. كما يمكن استخدام القصص المباشرة والمحتوى التفاعلي لجذب انتباه الشباب، مما يسهم في تعزيز التواصل معهم بشكل مباشر وأكثر جاذبية.

خامساً: التوصيات لتحسين البرامج

استناداً إلى الآراء المستخلصة من المقابلات، يُوصى بأن تعمل الوزارة على تحسين برامجها عبر عدد من الاستراتيجيات، منها:

- تعزيز استدامة البرامج: بتبني خطط طويلة الأمد وشاملة، تتضمن أهداف واضحة ورؤية مستقبلية لتعزيز مشاركة النساء والشباب في العمل السياسي.
- استخدام أدوات مبتكرة: يمكن للوزارة دمج وسائل التكنولوجيا والتواصل الحديثة في أنشطتها، لاستهداف الفئات الشابة بشكل أفضل، وزيادة تفاعلهم مع البرامج.
- تقييم دوري للاحتياجات: ضرورة إجراء تقييم دوري ومستمر للاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة، لضمان أن تكون البرامج ملائمة وتلبية تطلعاتهم.
- تطوير برامج مخصصة: التركيز على تطوير برامج تدريبية وورش عمل متقدمة تركز على تطوير المهارات القيادية والتنظيمية للنساء والشباب.

يمكن القول إن برامج وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية تعد خطوة هامة نحو تعزيز مشاركة النساء والشباب في الحياة السياسية. إلا أن هناك حاجة ماسة لتحسين هذه البرامج من خلال اعتماد استراتيجيات طويلة الأمد واستخدام أدوات جذب فعالة تتماشى مع متطلبات العصر الرقمي. كما أن استمرارية البرامج وشموليتها ستسهم في تحقيق نتائج أكثر استدامة وتؤدي إلى مشاركة أكثر فعالية من قبل النساء والشباب في العمل السياسي.

2. التواصل مع الأحزاب والمجتمع المدني

يعد تعزيز التواصل بين وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني أحد المحاور الأساسية لتحقيق شراكة فعالة تهدف إلى تعزيز الوعي والمشاركة السياسية بين مختلف فئات المجتمع. ورغم الجهود التي تبذلها الوزارة في هذا الإطار، أشار العديد من المشاركين في المقابلات إلى أن هناك فجوة ملموسة في آليات التعاون والتنسيق بين الوزارة والأحزاب السياسية. فقد تم تسليط الضوء على ضرورة تعزيز هذا التواصل وتنظيمه بشكل يخدم الأهداف المشتركة للطرفين، لا سيما في مجالات التوعية السياسية والتثقيف الديمقراطي.

أولاً: التحديات في التواصل بين الوزارة والأحزاب السياسية

يشير المشاركون والمشاركات إلى أن إحدى العقبات الأساسية التي تحول دون فعالية التواصل هي غياب المنهجية الواضحة للتعاون المشترك. فبينما تحاول الوزارة تقديم برامج للتوعية السياسية، إلا أن تلك الجهود تفتقر في بعض الأحيان إلى التنسيق الكافي مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، مما يجعل تنفيذ البرامج أقل تأثيراً وفائدة. بعض الأحزاب ترى أن الوزارة لا تقدم الدعم اللازم للأحزاب فيما يتعلق ببناء القدرات وتعزيز مشاركة أعضائها في البرامج السياسية، بينما ترى الوزارة من جانبها أن الأحزاب بحاجة إلى مزيد من التعاون والانخراط الفعّال في المبادرات المطروحة.

ثانياً: اقتراحات لتحسين آليات التواصل

لتعزيز التعاون بين الوزارة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، يمكن إنشاء فرق عمل مشتركة تتضمن ممثلين عن كل من الوزارة والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. يمكن لهذه الفرق العمل على تطوير وتنفيذ برامج مشتركة تهدف إلى تعزيز الوعي السياسي بين فئات المجتمع المختلفة. على سبيل المثال، يمكن أن تركز فرق العمل على تصميم ورش عمل وندوات توعوية حول أهمية المشاركة السياسية وكيفية الانخراط في العملية الديمقراطية. يمكن أن تستهدف هذه البرامج بشكل خاص فئات الشباب والنساء، الذين يواجهون تحديات إضافية في الانخراط في الحياة السياسية.

كما يقترح بعض المستجيبون ضرورة وضع آليات للتواصل الدوري بين الوزارة والأحزاب، مثل الاجتماعات الشهرية أو الفعاليات المشتركة التي تتيح للطرفين فرصة تبادل الآراء والتجارب. وتعد هذه الاجتماعات فرصة مهمة لبناء الثقة والتفاهم المتبادل، والتي يمكن أن تؤدي إلى شراكة أكثر فعالية واستدامة.

ثالثاً: دور المجتمع المدني في تعزيز التواصل

للمجتمع المدني دور كبير في تعزيز التواصل بين الوزارة والأحزاب السياسية، حيث يمكن أن يعمل كجسر يربط بين الطرفين. تستطيع منظمات المجتمع المدني تنظيم فعاليات تواصلية ومؤتمرات تجمع الأطراف المختلفة، مما يسهم في بناء شبكة من العلاقات والشراكات التي تسهم في تطوير برامج التوعية السياسية. كما يمكن للمجتمع المدني أن يقدم المشورة الفنية ويوفر الخبرات اللازمة في مجالات التوعية والتثقيف، مما يساهم في دعم جهود الوزارة والأحزاب بشكل فعال.

رابعاً: أهمية إشراك الشباب والنساء

من أجل تحقيق مشاركة فعالة ومستدامة في العملية السياسية، لا بد من التركيز على فئات الشباب والنساء، حيث يمثلون شريحة كبيرة من المجتمع. يعاني الشباب والنساء من تحديات كبيرة في المجتمع الأردني، سواء كانت ثقافية أو اجتماعية، تحد من قدرتهم على الانخراط في السياسة. ولذلك، فإن البرامج المشتركة بين الوزارة والأحزاب والمجتمع المدني يجب أن تولي اهتماماً خاصاً لتطوير المهارات القيادية لهذه الفئات وتوفير الفرص لهم للمشاركة في العمل السياسي.

يمكن لفرق العمل المقترحة أن تصمم برامج تهدف إلى تمكين الشباب من خلال توفير التدريبات اللازمة لهم حول كيفية إدارة الحملات الانتخابية، والمشاركة في الحوار السياسي، وإدارة الأنشطة الحزبية. كما يمكن لهذه البرامج أن تركز على تمكين النساء من خلال تعزيز قدراتهن القيادية، وتقديم الدعم الفني والتدريبي اللازم لهن ليصبحن فاعلات في المجال السياسي.

خامساً: تقييم وتحسين البرامج الحالية

لتقييم فعالية البرامج والأنشطة التي يتم تنفيذها، من الضروري أن تلتزم الوزارة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني بإجراء تقييم دوري للأنشطة المشتركة. يمكن أن يتضمن هذا التقييم استطلاعات رأي، مقابلات معمقة، وورش عمل تقييمه تهدف إلى معرفة مدى فعالية البرامج من وجهة نظر المستفيدين. هذه العملية تتيح إمكانية تعديل البرامج وتطويرها بناءً على الاحتياجات الفعلية للأحزاب والمجتمع.

إن تحقيق تعاون فعال بين وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني يمثل خطوة محورية نحو تعزيز الوعي السياسي والمشاركة الديمقراطية في الأردن. من خلال تحسين آليات التواصل، وإنشاء فرق عمل مشتركة، والتركيز على إشراك فئات الشباب والنساء، يمكن بناء شراكة تستند إلى الثقة والتعاون، مما يسهم في تحقيق الأهداف الوطنية على صعيد المشاركة السياسية وتعزيز المسار الديمقراطي.

3. برامج التوعية والاتصال المجتمعي

تعتبر وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في الأردن إحدى الجهات الرئيسية المسؤولة عن تعزيز المشاركة السياسية في المجتمع ونشر الوعي السياسي، وخاصة في ظل الإصلاحات السياسية الهادفة إلى تحسين التمثيل السياسي وإشراك مختلف فئات المجتمع في العملية الديمقراطية. ومع ذلك، ورغم الجهود التي تبذلها الوزارة في هذا المجال، يبدو أن هناك فجوة كبيرة بين السياسات المعتمدة والنتائج المحققة على أرض الواقع، خصوصاً فيما يتعلق ببرامج التوعية والاتصال المجتمعي.

أولاً: تقييم البرامج التوعوية الحالية

يشير المشاركون والمشاركات في المقابلات إلى أن الوزارة تبذل جهوداً لتحسين مستوى الوعي السياسي بين المواطنين والمواطنات، لكن تأثير هذه البرامج محدود، خاصة في المناطق النائية والمجتمعات الأقل تمثيلاً. فقد أظهرت المقابلات أن البرامج التوعوية التي تقدمها الوزارة لا تصل إلى جميع فئات المجتمع، حيث تتركز جهود الوزارة في المدن الكبرى وتغفل في كثير من الأحيان المجتمعات الريفية والمناطق ذات الكثافة السكانية الأقل.

إضافة إلى ذلك، يشير المشاركون والمشاركات إلى أن العديد من البرامج التوعوية الحالية تتبع أساليب تقليدية قد لا تتناسب مع التركيبة السكانية المتنوعة للأردن، ولا سيما فئة الشباب. على سبيل المثال، تعتمد البرامج بشكل كبير على المحاضرات والجلسات النقاشية التي تفتقر إلى التفاعل والإبداع، وهو ما قد يؤثر سلباً على جذب انتباه الجمهور المستهدف وتحفيزه على المشاركة الفاعلة.

ثانياً: الحاجة إلى أساليب تفاعلية غير تقليدية

من خلال تحليل آراء المشاركين، يتضح أن هناك رغبة قوية في أن تتبنى الوزارة أساليب تفاعلية أكثر فعالية للوصول إلى فئات واسعة من المواطنين والمواطنات. ومن الأساليب المقترحة على سبيل المثال لا الحصر، استخدام الحوارات المباشرة وورش العمل العملية التي تسمح للمشاركين بالتفاعل والمساهمة في صياغة الحلول والتوصيات. مثل هذه الأساليب يمكن أن تساهم في تحقيق فهم أعمق للمفاهيم السياسية وتعزيز الثقة بين المواطنين والمواطنات والجهات المعنية، كما تساعد في ترسيخ مبدأ الحوار الديمقراطي كأساس للعملية السياسية.

إضافة إلى ذلك، يوصي المشاركون والمشاركات بأن تعمل الوزارة على تحسين برامجها من خلال تبني تقنيات الاتصال الحديثة. فالوصول إلى الشباب يتطلب الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية، حيث يمكن للوزارة نشر محتوى تفاعلي، مثل مقاطع الفيديو التوضيحية، الرسوم البيانية، والاستبيانات التفاعلية. هذه الوسائل ستسهم في نشر الرسائل السياسية بطرق مبتكرة تتماشى مع اهتمامات واحتياجات الجمهور المستهدف.

ثالثاً: البرامج المستهدفة للمناطق النائية والمجتمعات الأقل تمثيلاً

أشارت المقابلات أيضاً إلى ضرورة أن تركز الوزارة على المناطق النائية والمجتمعات التي تعاني من نقص في التمثيل السياسي. فهذه المناطق غالباً ما تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لنشر الوعي السياسي، كما قد يكون هناك نقص في الثقة بين السكان المحليين والمؤسسات الحكومية. وبالتالي، فإن أي مبادرة تهدف إلى تعزيز الوعي السياسي في هذه المجتمعات يجب أن تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية والاجتماعية لهذه المناطق.

يمكن للوزارة العمل على تطوير برامج شراكة مع منظمات المجتمع المدني المحلية التي تتمتع بفهم عميق لاحتياجات وتطلعات هذه المجتمعات. من خلال التعاون مع هذه المنظمات، يمكن للوزارة الوصول إلى فئات أوسع وتقديم برامج توعية تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية للمناطق المختلفة. ويمكن أن تشمل هذه البرامج دورات تدريبية حول حقوق المواطنين والمواطنات وكيفية المشاركة في الحياة السياسية، وكذلك توفير فرص للاستماع إلى احتياجات المواطنين والمواطنات ومخاوفهم.

رابعاً: التوصيات لتحسين فعالية برامج التوعية

استناداً إلى التحليلات السابقة، هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تحسين فعالية برامجها التوعوية. أولاً، ينبغي على الوزارة توظيف وسائل الإعلام الحديثة لزيادة انتشار رسائلها وتوفير محتوى متنوع يناسب فئات مختلفة من المجتمع. على سبيل المثال، يمكن أن يتم إطلاق حملات توعية عبر الإنترنت تسلط الضوء على حقوق المواطنين والمواطنات وأهمية المشاركة السياسية.

ثانياً، يمكن للوزارة العمل على تبني نموذج الحوارات المفتوحة التي تسمح للمواطنين بالمشاركة المباشرة في المناقشات السياسية، حيث يمكن عقد هذه الجلسات في الأماكن العامة أو عبر الإنترنت لجعلها متاحة لأكبر عدد ممكن من المواطنين والمواطنات. هذا من شأنه أن يسهم في بناء الثقة بين المواطنين والمواطنات ومؤسسات الدولة ويحفز على الحوار البناء حول قضايا السياسة العامة.

ثالثاً، ينبغي على الوزارة تطوير برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز قدرات الموظفين العاملين في المناطق النائية، وتوفير الموارد اللازمة للوصول إلى هذه المناطق بفعالية. من المهم أن يتم تخصيص ميزانيات لدعم هذه البرامج، وضمان توفير الدعم الفني واللوجستي اللازم لتنفيذها.

تلعب وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية دوراً محورياً في تعزيز الوعي السياسي بالمجتمع، ولكن هناك حاجة ملحة لتطوير أساليبها وطرق تنفيذ برامجها التوعوية لتتناسب مع التحديات الراهنة. من خلال تبني أساليب تفاعلية وغير تقليدية، وتوسيع نطاق عملها ليشمل المناطق النائية والمجتمعات الأقل تمثيلاً، يمكن للوزارة تعزيز المشاركة السياسية وتحقيق تطلعات المواطنين والمواطنات في التمثيل العادل والشامل.

التقييم القبلي والبعدي برامج التوعية والمشاركة السياسية

بناء على توصيات الخبراء وعمل الوزارة المستمر على تطوير فعالية النشاطات التي تنفذها وخصوصاً في فترة الانتخابات النيابية 2024، عمل فريق الوزارة على تطوير استمارة خاصة بالتقييم القبلي والتقييم البعدي لمختلف التدريبات والجلسات الحوارية وجلسات التثقيف التي نفذتها الوزارة في الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات النيابية في شهر أيلول 2024. تم توزيع هذه الاستمارات على المشاركين والمشاركات في الجلسات وتم جمعها وإدخالها إلكترونياً ومن ثم تحليل ما مجموعه 1,000 استمارة تقييم قبلي وكذلك 1,000 استمارة تقييم بعدي.

تضمن هذا التقييم مجموعة من الأسئلة موزعة على النحو التالي:

- أسئلة ديمغرافية تشمل الجنس والفئة العمرية والمحافظة.
- أسئلة عن المشاركة في الحياة السياسية.
- أسئلة تقييمية لقياس معرفة المشاركين والمشاركات قبل وبعد عقد النشاطات.
- أسئلة لتقييم الوضع العام للجلسة من حيث المدرب(ة)، مكان التدريب، ووقت التدريب وغيره.

وعند تحليل نتائج الاستمارات، ينقسم المشاركين والمشاركات في الجلسات حسب الجنس كما يلي:

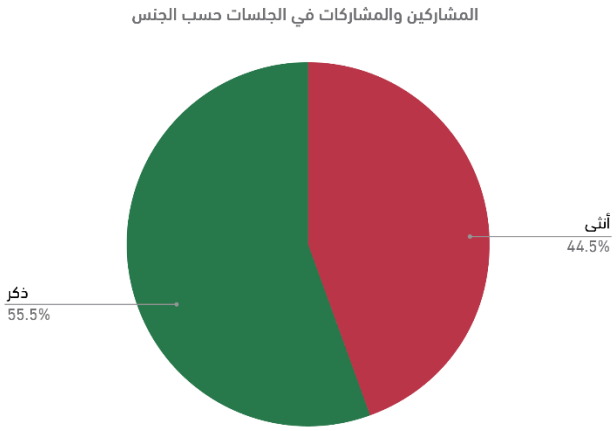

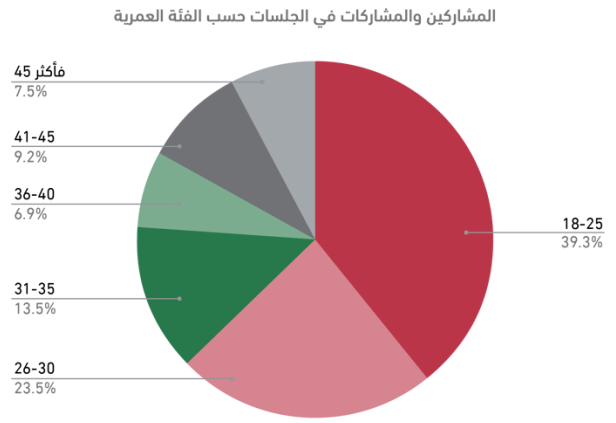

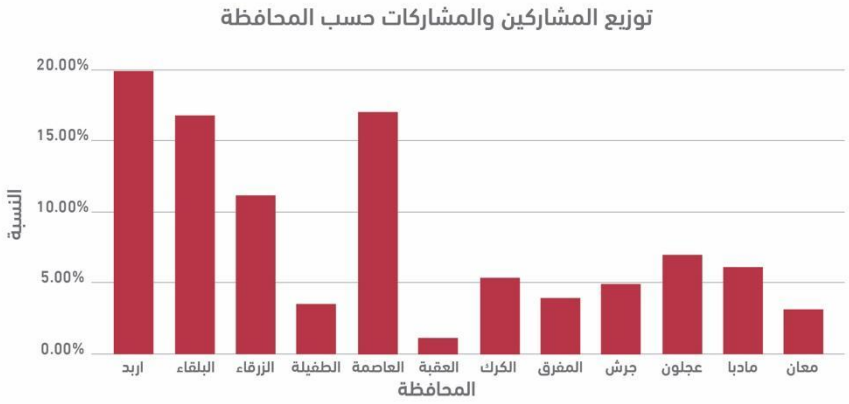

تبين نتائج تحليل ومقارنة الأسئلة في النموذجين القبلي والبعدي ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة الإجابات الصحيحة على مختلف الأسئلة التي تم طرحها على المشاركين والمشاركات لقياس استفادتهم من المعلومات التي يتلقونها خلال الجلسات والورشات والتدريبات التي عقدتها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.

وتالياً عدد من الأمثلة على تحليل الإجابات والمقارنة بين استمارات التقييم القبلي والبعدي:

السؤال: عرف قانون الأحزاب (2022) الحزب بأنه:

- الحزبُ تنظيم سياسي وطنيّ، يتألف من أردنيين تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلميّة ديمقراطية لغايات مشروعة ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها بما فيها الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها وفقاً للمادة (35) من الدستور (إجابة صحيحة).
- الحزب السياسي هو تنظيم ديمقراطي يمارس العملية الديمقراطية داخل الحزب بانتخاب أعضائه لتولي المناصب القيادية في الحزب ووضع الرؤى والأهداف الاستراتيجية، وخارج الحزب بالمشاركة في الانتخابات بمستوياتها المختلفة (إجابة خاطئة).
- كل تنظيم سياسي مؤلف من جماعة من الأردنيين يؤسس وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية (إجابة خاطئة).
- مجموعة من الأشخاص يؤمنون بفكرة معينة يسعون لتطبيقها، أو إن لهم مجموعة من المصالح يريدون حمايتها والدفاع عنها فيعملون على تشكيل تنظيم سياسي لتحقيق تلك المصالح والأهداف باستخدام أساليب سياسية وفقاً لأحكام الدستور والقانون (إجابة خاطئة).

عرف قانون الأحزاب (2022) الحزب بأنه	التقييم القبلي	التقييم البعدي
إجابة خاطئة	٪50.65	٪10.41
إجابة صحيحة	٪49.35	٪89.59

وهنا يلاحظ ارتفاع نسبة الإجابة الصحيحة ووصلها إلى ما يقارب 90٪ من عينة المشاركين والمشاركات التي تم إدخال استماراتهم للتحليل مقارنة مع 49٪ من الإجابات الصحيحة قبل حضور النشاط الذي عقدته الوزارة.

السؤال: من شروط تشكيل القوائم المحلية:

- يجب أن تتضمن عدد من المترشحين لا يقل عن (2) ولا يزيد عن (7) مقاعد (إجابة خاطئة).
- يجب أن تتضمن عدد من المترشحين لا يقل عن (2) ولا يزيد عن عدد المقاعد المخصصة (إجابة صحيحة).
- يجب أن تتضمن عدد من المترشحين لا يقل عن (3) ولا يزيد عن عدد المقاعد المخصصة (إجابة خاطئة).

من شروط تشكيل القوائم المحلية	التقييم القبلي	التقييم البعدي
إجابة خاطئة	٪51.05	٪5.21
إجابة صحيحة	٪48.95	٪94.79

بالاعتماد على الجدول السابق، يتبين ارتفاع نسبة الإجابات الصحيحة ووصلها إلى ما يقارب 95٪ من عينة المشاركين والمشاركات التي تم إدخال استماراتهم للتحليل مقارنة مع 49٪ من الإجابات الصحيحة قبل حضور النشاط الذي عقدته الوزارة.

السؤال: في القائمة النسبية المفتوحة يمكن للناخب:

- التصويت لأكثر من قائمة (إجابة خاطئة).
- التصويت للقائمة فقط (إجابة خاطئة).
- التصويت للقائمة وله الحق في التصويت لمن يشاء داخل القائمة ذاتها (إجابة صحيحة).
- التصويت لمن يشاء داخل أكثر من قائمة (إجابة خاطئة).

في القائمة النسبية المفتوحة يمكن للناخب	التقييم القبلي	التقييم البعدي
إجابة خاطئة	٪56.26	٪16.52
إجابة صحيحة	٪43.74	٪83.48

وهنا يلاحظ ارتفاع نسبة الإجابة الصحيحة ووصلها إلى ما يقارب 84٪ من عينة المشاركين والمشاركات التي تم إدخال استماراتهم للتحليل مقارنة مع 43٪ من الإجابات الصحيحة قبل حضور النشاط الذي عقدته الوزارة.

كذلك، قيم المشاركين والمشاركات في مختلف أنشطة الوزارة التوعوية حول المشاركة في الانتخابات البرلمانية 2024 نوعية هذه النشاطات بشكل ممتاز، من حيث تقديم المعلومات ومكان ووقت إجراء الأنشطة، وتالياً نسب التحليل وإجابات عينة المشاركين والمشاركات التي تم إدخال استماراتهم للتحليل.

السؤال: هل المدرب متمكن؟

هل المدرب متمكن؟	النسبة
لا	٪10.51
نعم	٪89.49

السؤال: هل تمكن المدرب من توصيل المعلومات؟

هل تمكن المدرب من توصيل المعلومات؟	النسبة
لا	٪6.51
نعم	٪93.49

السؤال: هل وقت التدريب مناسب؟

هل وقت التدريب مناسب؟	النسبة
لا	٪11.91
نعم	٪88.09

السؤال: هل مكان التدريب مناسب؟

هل مكان التدريب مناسب؟	النسبة
لا	٪15.82
نعم	٪84.18

الجزء الثالث: آليات تطوير العمل ومقترحات لتحسين برامج الوزارة

يشير المشاركون والمشاركات إلى مجموعة من المقترحات العملية التي يمكن أن تسهم في تحسين فعالية برامج وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وتوسيع نطاق تأثيرها لتعزيز الوعي السياسي في مختلف شرائح المجتمع الأردني. إذ أن هذه المقترحات تهدف إلى تبني استراتيجيات طويلة الأمد، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المختلفة، وتوسيع نطاق الوصول للمجتمعات المحلية من خلال أساليب مبتكرة ومتنوعة. فيما يلي عرض موسع لهذه المقترحات.

1. التعاون مع المؤسسات التعليمية

يُعتبر التعاون مع المدارس والجامعات حجر الزاوية في تحسين برامج الوزارة وتعزيز الوعي السياسي بين الأجيال الشابة. فالتوعية السياسية المبكرة يمكن أن تساهم في تنشئة جيل واعٍ مدرك لدوره في العملية السياسية. من خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية، يمكن للوزارة أن تنفذ برامج توعوية موجهة تستهدف الطلاب من مختلف الأعمار.

تشمل هذه البرامج تقديم دروس ومحاضرات حول مبادئ العمل الحزبي والسياسي، وتنظيم فعاليات مثل نماذج البرلمانات الطلابية التي تمنح الطلاب فرصة ممارسة عملية للأنشطة السياسية. كما يمكن تنفيذ ورش عمل تفاعلية تُركز على موضوعات مثل كيفية التصويت، وتطوير مهارات التحليل السياسي، والتعرف على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومن خلال إشراك الشباب في مثل هذه البرامج، يتم تجهيزه للمشاركة الفعالة في الحياة السياسية وتعزيز دورهم في اتخاذ القرارات المستقبلية.

2. تطوير خطط طويلة الأمد

واحدة من التحديات التي تواجه وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية هي الاستدامة. فالبرامج السياسية غالباً ما تكون مرتبطة بالأحداث الموسمية، مثل الانتخابات، دون وجود استراتيجية طويلة الأمد تضمن استمرارية التوعية على مدار العام. من أجل تحقيق تأثير ملموس ومستدام، من الضروري أن تقوم الوزارة بتطوير خطط متوسطة وطويلة الأجل، تتجاوز الإطار الزمني للفعاليات المحددة، وتستمر في تثقيف المجتمع حول أهمية المشاركة السياسية بشكل مستدام.

تقترح هذه الخطط تطوير حملات توعوية متكاملة تنطلق على مدار العام، مع تحديد مراحل زمنية لكل برنامج وأهداف محددة يتم قياس نجاحها. ويمكن أن تشمل الخطط طويلة الأمد أيضاً برامج تدريبية متقدمة لموظفي الوزارة لتحديث مهاراتهم في مجالات التوعية السياسية، وإعدادهم لتقديم برامج شاملة وفعالة في المجتمعات التي يعملون فيها. علاوةً على ذلك، يجب أن يتم توجيه جزء من الجهود لبناء علاقة مستمرة مع المواطنين والمواطنات، لتعزيز ثقتهم في الوزارة وفي البرامج السياسية التي تنفذها.

3. تعزيز التواصل المجتمعي

التواصل المجتمعي هو أحد الجوانب الرئيسية التي يمكن أن تساهم في تحسين برامج الوزارة وتعزيز تأثيرها. يمكن للوزارة العمل عن كثب مع منظمات المجتمع المدني المحلية لتنظيم أنشطة توعوية تشمل المناظرات والحوارات العامة وورش العمل. مثل هذه الأنشطة توفر منصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم ومناقشة قضاياهم بشكل مباشر، ما يساعد في تحسين الوعي السياسي لدى الأفراد وتعزيز فهمهم للعملية السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشمل التواصل المجتمعي إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية التي لديها خبرة محلية واسعة وتفهم أعمق لاحتياجات المجتمعات المختلفة. حيث يمكن لهذه المنظمات المساهمة في تنظيم الأنشطة المحلية وتقديم الدعم اللازم للوزارة من أجل الوصول إلى فئات واسعة من المجتمع. ومن خلال هذه الشراكات، تستطيع الوزارة الوصول إلى المناطق النائية والمجتمعات ذات الكثافة السكانية القليلة، والتي قد تكون قد غُفلت سابقاً في برامج التوعية.

4. التركيز على التوعية الرقمية

مع التطور التكنولوجي الكبير وتوسع استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، يصبح من الضروري للوزارة أن تتبنى استراتيجيات تواصل رقمي للوصول إلى الشباب والجماهير الأوسع. فوسائل التواصل الاجتماعي تُعد من أبرز الوسائل للتواصل مع فئة الشباب التي تعتبر أكثر استخداماً لهذه الوسائل. تقترح المقابلات أن تتبنى الوزارة أساليب تواصل مبتكرة مثل إنتاج مقاطع الفيديو القصيرة التي تشرح موضوعات سياسية معينة، وتقديم رسائل توعوية من خلال الصور والرسوم البيانية.

يمكن أيضاً تنظيم حملات عبر الإنترنت تتضمن النشرات الرقمية ومنصات الأسئلة والأجوبة، حيث يمكن للمواطنين طرح أسئلتهم والحصول على إجابات من متخصصين. كما يمكن للوزارة استغلال مواقع التواصل الاجتماعي لنشر قصص نجاح وتجارب حقيقية لأشخاص شاركوا في العملية السياسية وحققوا تأثيراً إيجابياً، ما يشجع الآخرين على الانخراط في العملية السياسية.

5. إطلاق منصات تعليمية تفاعلية

يمكن للوزارة أيضاً التفكير في إنشاء منصات تعليمية تفاعلية عبر الإنترنت، توفر دورات مجانية حول المفاهيم السياسية الأساسية، وآليات التصويت، وكيفية تأسيس الأحزاب، وغيرها من الموضوعات المهمة. يمكن أن تشمل هذه المنصات مواد تعليمية تتنوع بين مقاطع فيديو، ومستندات تفاعلية، وتمارين تفاعلية تساعد الأفراد على تعلم وفهم المفاهيم بشكل أعمق.

كما يمكن أن توفر المنصة جلسات مباشرة عبر الإنترنت يمكن للمشاركين حضورها، بالإضافة إلى منتديات للنقاش حيث يمكن للمستخدمين مناقشة أفكارهم وتبادل الآراء. هذه المنصات ليست فقط وسيلة للتعليم، بل تساهم أيضاً في بناء مجتمع متواصل من الأفراد الذين يهتمون بالشأن السياسي ويرغبون في المساهمة فيه.

6. التركيز على فئات المجتمع المهمشة

واحدة من التوصيات المهمة التي قدمها المشاركون والمشاركات هي ضرورة التركيز على الفئات المهمشة في المجتمع، مثل النساء والشباب وذوي الإعاقة. فقد أشارت المقابلات إلى أن العديد من هذه الفئات غالباً ما تكون غائبة عن البرامج السياسية بسبب نقص التوعية أو العقبات الاجتماعية والثقافية. لذلك، يمكن للوزارة تطوير برامج موجهة خصيصاً لهذه الفئات، تشمل جلسات توعية تتناول حقوقهم السياسية وطرق المشاركة الفعالة.

يمكن أيضاً العمل مع الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية التي تركز على قضايا الشباب وذوي الإعاقة لتنظيم ورش عمل وفعاليات توعية تستهدف احتياجاتهم وتوفر لهم منصة للمشاركة في العملية السياسية.

تشير المقترحات المقدمة إلى أهمية تبني وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية لنهج شامل يستهدف تعزيز المشاركة السياسية وتطوير برامج مستدامة تشمل مختلف شرائح المجتمع. من خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية، وتطوير استراتيجيات طويلة الأمد، وتفعيل التواصل المجتمعي، والتركيز على التوعية الرقمية، يمكن للوزارة تحقيق تأثير أكبر وأكثر استدامة. إضافةً إلى ذلك، فإن إطلاق منصات تعليمية تفاعلية وتوجيه الجهود نحو الفئات المهمشة يمكن أن يسهم في تعزيز المشاركة السياسية وتطوير فهم أعمق للمواطنة والمشاركة الفعالة.

7. إنشاء إدارة دائمة للمتابعة والتقييم

إنشاء إدارة دائمة للمتابعة والتقييم ضمن وحدة البحث والتطوير الاستراتيجي. ستحتاج هذه الوحدة إلى موظفين دائمين مدربين على منهجيات البحث وجمع البيانات وكتابة التقارير وما إلى ذلك. سيتم وضع هذه الوحدة لتطوير جميع الأدوات لجمع البيانات حول أداء وزارة التخطيط والسياسات العامة والتخطيط، وضمان أن الخطط الاستراتيجية تسير على الطريق الصحيح لتحقيق النتائج، ومساعدة القيادة في اتخاذ القرارات القائمة على البيانات، ودعم المدربين في تقييم نتائج تدريبهم والمشاركة العامة.

ويمكن للوحدة القيام بالمهام الأساسية التالية:

- اعتماد نموذج التقييم القبلي والبعدي ينفذ بشكل دائم في جميع أنشطة وجلسات الوزارة بحيث يعمل هذا التقييم على تطوير نوعية وكفاءة هذه الأنشطة.
- اعتماد نماذج التقييم إلكترونياً لضمان دقة المعلومات وسهولة تحليلها، وخصوصاً أن أعداد المستفيدين والمستفيدات في الغالب تكون كبيرة مما يقلل الحاجة إلى موارد بشرية كبيرة لإدخال البيانات الورقية.
- أن يتم تقييم التحليل بشكل دوري ومنتظم ليصار إلى إعادة هيكلة البرامج التدريبية وتطويرها وتحسينها حسب مخرجات التقييم.
- ضرورة عقد دورة تدريب مدربين ومدربات في بداية كل حملة توعوية أو تدريبية لضمان توحيد اللغة والسياق للمدربين والمدربات، بالإضافة إلى تزويد المدربين والمدربات المعتمدين بحقيبة تدريبية تتضمن المادة التدريبية وتفاصيل الجلسات وتمارين التدريب وكسر الجمود وأنشطة تفاعلية تجذب الفئات المستهدفة.
- أن تكون مدة الجلسات التدريبية أو التوعوية أطول من ساعتين، بحيث يمكن تقسيم المادة المطلوبة على سلسلة جلسات لضمان وصول المعلومة كاملة بطريقة مقبولة.
- التركيز على آلية اختيار الفئات المستهدفة من الجلسات التوعوية أو التدريبية على أن تكون من الفئات المحتاجة لهذا النوع من المعلومات مع ضرورة مراعاة التوزيع الديمغرافي.
- ضرورة أن تتضمن الجلسات مواضيع عن أهمية المشاركة السياسية للفئات المهمشة، وذلك يتم بمراجعة المواد التدريبية أو التوعوية من هذا منظور.

وهنا، يوضح التحليل السابق أن وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية تؤدي دوراً مهماً في تعزيز المشاركة السياسية في الأردن، إلا أن هناك تحديات عديدة تواجهها تؤثر على فعاليتها. تشمل هذه التحديات نقص الموارد، ضعف التعاون مع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وقصور برامج التوعية. من خلال تبني التوصيات المقدمة، مثل تعزيز الشراكات مع المؤسسات التعليمية، تطوير استراتيجيات طويلة الأمد، واستخدام التوعية الرقمية، يمكن للوزارة أن تحسن من أدائها وتحقق تأثيراً أوسع وأعمق. إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب التزاماً مستمراً من الوزارة ودعماً من جميع الجهات المعنية لتحقيق بيئة سياسية شاملة تحقق تطلعات المواطنين والمواطنات وتؤكد على مبدأ المشاركة الديمقراطية.

قائمة أصحاب المصلحة

قائمة الشركاء الدوليين

	الجهة	طبيعة العلاقة	درجة الشراكة		وصف الشريك						موضوع الشراكة	النشاطات	الفئة المستهدفة
					اطار الشراكة			القطاع					
			رئيسي	مساند	محلي	عربي	دولي	حكومي	خاص	منظمة			
1	كونراد اديناور	فنية	x				x			x	• تعزيز مشاركة الشباب والمرأة والأحزاب السياسية • تعزيز سياسة الحوار بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية	• تنفيذ ورشات توعوية لتعزيز مشاركة الشباب والمرأة والأحزاب السياسية في الانتخابات • إعداد فيديوهات توعوية بأهمية مشاركة المواطنين في الانتخابات • إعداد مادة مبسطة عن قانون الانتخاب	كافة فئات المجتمع
2	فريدريش ايبرت	فنية	x				x			x	• تحسين كفاءة الوزارة وكوادرها	• تنظيم ورشات عمل لكوادر الوزارة ورؤساء أقسام الشؤون البرلمانية في الوزارات والمؤسسات الحكومية.	موظفي الوزارة
3	هانز ايدل	فنية	x				x			x	• تدريب موظفين الوزارة. • تعزيز مشاركة الشباب والمرأة والأحزاب السياسية في الحياة السياسية • دعم المرأة والشباب للمشاركة في الأمور السياسية والتعزيز	• تزويد الوزارة بالمطبوعات حسب الحاجة / طباعة 10000 نسخة من الدستور الأردني وقانوني الانتخاب والأحزاب	موظفي الوزارة

													الثقافي، تعزيز الحوار الوطني حول القضايا العامة،	• تنفيذ ورشات تدريبية وتوعوية لتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية • عقد سلسلة لقاءات حوارية في مختلف المحافظات لتعزيز المشاركة السياسية للشباب.	
4	منتدى الاتحادات الفدرالية	فنية	x				x				x	برامج لتمكين النساء لأدوار القيادة في الشرق الاوسط	عقد سلسلة لقاءات حوارية في مختلف المحافظات لتعزيز المشاركة السياسية للنساء.	المرأة في المجتمعات المحلية
5	المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب (NIMD)	فنية	x				x				x	تنفيذ برامج للحوار وبناء القدرات ويستهدف الشباب والأحزاب السياسية	• برنامج تدريبي لبناء قدرات الشباب النّاشطين سياسياً (المعهد السياسي) يتكون من ستة ورشات تدريبية. • ورشات عمل لبناء قدرات الأحزاب السياسية. • تقديم الدعم اللازم للوزارة بخصوص اللقاءات مع الأحزاب السياسية.	شباب مجتمعات محلية من خلال تقديم طلبات
6	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ	فنية	x				x				x	• تقوية القيادة النسائية وشبكة (نشميات) لتمثيل المصالح	• بناء قدرات وتدريب موظفي وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	النساء في البلديات

												الاستراتيجية للمرأة • بناء قدرات الوزارة فنياً.		في مجال جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز. • مشروع تعزيز القيادات النسائية ومشاركتهن السياسية الهادفة: وينفذ بالشراكة مع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.	
7	بعثة الاتحاد الاوروبي في الاردن EU delegation	فنية	x				x					مشروع دعم المؤسسات الديمقراطية	x	• بناء قدرات موظفي الوزارة • إعداد فيديوهات لتشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات • تنفيذ برنامج لتدريب الشباب الناشط سياسياً • تنفيذ حملة إعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي	
8	المعهد الديمقراطي الوطني NDI	فنية	x				x					تنفيذ برامج للحوار والتوعية والتدقيق وبناء القدرات للفئات المستهدفة من كافة الفئات خصوصا ألشباب والمرأة والأحزاب السياسية	x	• تنفيذ ورشات توعوية تستهدف الفئات التالية: - المرأة - الشباب - الأحزاب السياسية • دعم فني احتفالية يوم المرأة وفيديو خاص بيوم المرأة	

													• إعداد فيديوهات بخصوص مشاركة المواطنين في الانتخابات.	
9	اكشن ايد	فنية	x				x				x	تعزيز دور الشباب في المشاركة في عملية الحوار بشأن السياسات العامة مع السلطات الوطنية والهيئات المنتخبة والقيام بمساءلة الحكومة من خلال رصد وتقييم عملية تنفيذ السياسات	• ورشات توعوية خاصة بالانتخابات البلدية 2022	الشباب
1	البحث عن ارضية مشتركة	فنية	x				x	برنامج جسور لبناء قدرات الشباب الحزبي	• تنفيذ ورشات تدريبية لبناء قدرات الشباب الحزبي • تنفيذ مناظرات للأحزاب السياسية	

قائمة الشركاء المحليين:

	الجهة	طبيعة العلاقة	درجة الشراكة		وصف الشريك						موضوع الشراكة	النشاطات	الفئة المستهدفة
					إطار الشراكة			القطاع					
			رئيسي	مساند	محلي	عربي	دولي	حكومي	خاص	منظمة			
1	راصد	فنية		x	x					x	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة		
2	منظمة شركاء الأردن	فنية	x		x					x	• تعزيز المشاركة السياسية على المستوى المحلي (مشروع أثر): سلسلة جلسات حوارية توعوية حول مخرجات اللجنة	إعداد انفوجراف توضيحية للتشريعات الناظمة للحياة السياسية عدد 6	

			الملكية لتحديث المنظومة السياسية في البلديات. • الإعداد لإقامة ورشة عمل متخصصة لضباط ارتباط مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.											
3	اللجنة الوطنية لشؤون المرأة	فنية	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة	x					x		x	فنية		
4	تجمع لجان المرأة	فنية	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة	x					x		x	فنية		
5	منظمة البحث عن أرضية مشتركة	فنية	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة	x					x		x	فنية		
6	مركز الثريا	فنية	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة	x					x	x		فنية		
7	الصندوق الأردني الهاشمي	فنية	ورشات توعوية بالحياة بأهمية السياسية والعامة	x					x		x	فنية		
8	أمانة عمان	فنية	لقاءات حوارية حول قانون الأحزاب والانتخاب وزيادة نسبة مشاركة المواطنين في العملية الانتخابية			x			x		x	فنية		
9	جامعة العلوم التطبيقية	فنية	تدريب الطلاب الميداني للعلوم السياسية		x				x		x	فنية		

10	وزارة الشباب	تشاركية	×		×			×			برنامج تمكين الشباب	تنفيذ 13 جلسة حوارية في مديريات الشباب في المحافظات	الشباب من 18 – 35 سنة
11	هيئة شباب كلنا الاردن	تشاركية	×					×		×	برنامج تمكين الشباب	تنفيذ سلسلة من اللقاءات الحوارية حول المشاركة السياسية للشباب	الشباب والشابات الناشطين
12	وزارة الشباب	تشاركية	×					×		×	برنامج تمكين المرأة	تنفيذ 15 جلسة حوارية في مراكز الشابات في المحافظات بما فيها البوادي الثلاث	الشابات من 18 – 35 سنة
13	شركاء الاردن / وزارة الإدارة المحلية	تشاركية	×		×					×	برنامج البلديات ومجالس المحافظات	-تنفيذ 12 جلسة تعريفية في مجالس المحافظات في كافة محافظات المملكة - تنفيذ 3 ملتقيات اقليمية شمال، وسط، جنوب لرؤساء واعضاء البلديات -تنفيذ 99 جلسة تعريفية بالتشريعات الناظمة للحياة السياسية في جميع بلديات المملكة	1- رؤساء وأعضاء مجالس المحافظات 2- رؤساء وأعضاء البلديات 3- المجتمع المحلي والفعاليات الشعبية في منطقة البلدية
14	وزارة التنمية الاجتماعية	تشاركية	×		×					×	برنامج دور الرعاية والإيواء	تنفيذ 12 جلسة توعوية في دور الرعاية والإيواء	نزلاء دور الرعاية والإيواء من الشباب والشابات
15	وزارة التربية والتعليم	تشاركية	×		×					×	برنامج معلمي الدراسات الاجتماعية	سلسلة تدريبات حول مفاهيم الديمقراطية والمشاركة الحزبية	معلمي الدراسات الاجتماعية
16	وزارة الثقافة	تشاركية	×		×					×	برنامج المنتديات الثقافية	سلسلة لقاءات تثقيفية حول التشريعات الناظمة للعمل السياسي/ 12 ورشة	مراكز الثقافة في جميع محافظات المملكة

17	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	تشاركية	×		×					برنامج تدريب وتأهيل الأئمة والوعاظ	12 ندوة توعوية للأئمة والوعاظ بمفاهيم المواطنة والانتماء والمشاركة السياسية	الأئمة والوعاظ
18	غرف الصناعة والتجارة	تشاركية	×		×					سلسلة لقاءات تعريفية وحوارية حول التشريعات الناظمة للعمل السياسي وأهمية المشاركة السياسية	13 لقاء توعوي	فروع غرف الصناعة والتجارة في المملكة
19	اتحاد الجمعيات الخيرية	تشاركية	×		×					سلسلة لقاءات تعريفية وحوارية حول التشريعات الناظمة للعمل السياسي وأهمية المشاركة السياسية	13 لقاء توعوي	فروع اتحاد الجمعيات الخيرية في المحافظات
20	النقابات المهنية	تشاركية	×		×					سلسلة لقاءات تعريفية وحوارية حول التشريعات الناظمة للعمل السياسي وأهمية المشاركة السياسية	13 لقاء توعوي	فروع اتحاد النقابات المهنية في المحافظات
21	النقابات العمالية	تشاركية	×		×					سلسلة لقاءات تعريفية وحوارية حول التشريعات الناظمة للعمل السياسي وأهمية المشاركة السياسية	13 لقاء توعوي	فروع النقابات العمالية في المحافظات

info@mopa.gov.jo
www.mopa.gov.jo